مركز العمـل التنموي/ معـاً

الأغـوار الفلسطينية

هل ستصبح كنــزا مفقــودا وحلمــاً مستحيـلاً؟

صدر حديثاً

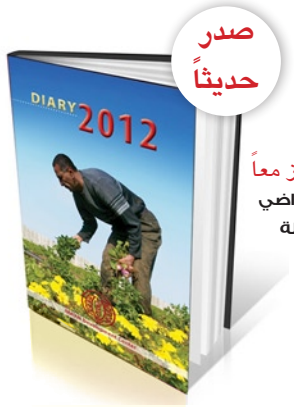

الأجندة السنوية لمركز معاً
الأمن الغذائي في الأراضي
الفلسطينية المحتلة

شـــباط 2012 | ملحق مجتمعي يعنى بشؤون المدن والمحافظات الفلسطينية يصدر لمرة واحدة عن مركز معـــاً | February 2012

ثلث مساحة الضفة الغربية وسلة غذاء فلسطين مهددة بالضياع

الافتتاحية

تعتبر الأغوار من أخصب الأراضي الزراعية، وكما يقال فهي سلة خضار فلسطين لأن مناخها دافئ شتاءً وحار جداً صيفاً ما يناسب الكثير من الخضار والفاكهة وأشجار أخرى كثيرة... كما توفر الأغوار إمكانات عظيمة لدولة مستقبلية قابلة للحياة من حيث الموقع الاستراتيجي والنجاح الاقتصادي، وتعتبر حدودها مع الأردن هي المدخل والمخرج الوحيد المنظور إليه من اجل إقامة دولة فلسطينية. حيث ستكون هذه الحدود بمثابة قناة للاتصال بين العرب والفلسطينيين من جهة وبين الشرق الأوسط ودول العالم من جهة أخرى. كما تمنح وفرة موارد المياه والتربة الخصبة والمعادن الطبيعية في منطقة وادي الأردن مزايا اقتصادية تنافسية عظيمة.

ولكن رغم تلك المعطيات الايجابية والهبات الطبيعية، يقف الفلسطيني ضعيفا تائهاً لوحدة في معركة الصمود من اجل البقاء، محروماً من موارد واديه الخصيب، فواقعه مزيج بين الألم من مرارة الواقع الذي يحياه مواطنو الأغوار الفلسطينية، والخوف من مستقبل بدأ الاحتلال في الخمسين سنة الأخيرة برسم معالمه لصالحه بأريحية كاملة دون رقيب أو حسيب، واضعاً خريطة جديدة للدولة الفلسطينية مبتورة الأطراف وخاصة فيما يتعلق بالحدود الشرقية، ناسفاً الحلم الفلسطيني بدولة مستقبلية كريمة واضحة الحدود ذات سيادة.

هذا الملحق الذي يعد امتداداً لإصدارات مكثفة عن ولأجل الأغوار نشرها مركز العمل التنموي / معا محاولاً حسب قدرته إضاءة ناقوس الخطر أمام صمت العالم بما يتعلق بالمنطقة المنسية "الأغوار" علّه يستفيق. جاء محذراً من مستقبل الأغوار إن أحكمت إسرائيل قبضتها النهائية، وأصبحت حكاية مئات السنين مع أغوار فلسطين تختزل في سنوات قليلة من عنجهية الاحتلال وسياسته أحادية الجانب.

وبالرغم من قسوة الحقائق لا يغفل الملحق الالتفات لمقاومة وصمود الفلسطينيين في الأغوار الذين يناضلون للحفاظ على أرضهم، ويقاومون نظام الفصل العنصري الإسرائيلي، مواصلين اليوم مسيرة الصمود بوتيرة أقوى مما مضى للحفاظ على أرضهم رغم حملات التهويد الوحشية.

وبالرغم من السحب المتلبدة في الأفق الفلسطيني، يظل الأمل قائماً، كما أن الدعوة مستمرة للمنظمات والمؤسسات العالمية والمحلية ليس فقط للالتفات إلى قضايا منطقة الأغوار، بل التحرك لدعم أهالي المنطقة، من أجل تحسين ظروف معيشتهم الحياتية والعمل على المستويين المحلي والعالمي لضمان حقوق السكان وتوفير الحماية لهم.

في هذا العدد

الخدمات العامة في الاغوار تشكو العجز ..... صفحـ ٣ـــة
الاستنزاف الاسرائيلي لحوض نهر الأردن... تغيير في طبيعة المنطقة ... صفحـ ٧ـــة
القطاعان الحيواني والزراعي ضحية الاحتلال في الأغوار ..... صفحـ ٩ـــة
الانتهاكات البيئية في الاغوار صفحـ١٠ـــة

نبذة عن الأغوار

تمثل منطقة الأغوار أو ما يعرف بـ"وادي الأردن" جزءاً من الشق الأسيوي الأفريقي المنخفض ٤٠٠ مترا عن مستوى سطح البحر، والممتد من الجانب الشرقي من الضفة الغربية من عين جدي جنوب البحر الميت وإلى بردلة في الشمال (حتى خط وقف إطلاق النار لسنة ١٩٦٧) ومن منطقة نهر الأردن في الشرق إلى المنحدرات الجبلية على طول مدى الضفة الغربية غربا. وتبلغ مساحة الأغوار ٣٣٪ من مساحة الضفة الغربية وفق قسم الخرائط في جمعية الدراسات العربية-بيت الشرق.

كما تبلغ المساحة الصالحة للزراعة في الأغوار حوالي ٢٨٠٠٠٠ دونم، يستغل منها من قبل المزارعين الفلسطينيين حوالي ٥٠٠٠٠ دونم بينما تصل نسبة المصادر منها لأغراض زراعية ملحقة بـ٣١ مستوطنة على أراضي الأغوار حوالي ٢٧ ألف دونم.

تعتبر منطقة الأغوار المعلم السياحي الأكثر شعبية في المنطقة بعد مدينة القدس حيث تحتوي على أكثر من ثمانين موقعا تاريخيا وثقافيا، ويتسم مناخ الأغوار بكونه لطيفا على مدار السنة، حيث تضم المنطقة مساحات واسعة من الحقول الخضراء والمواقع الدينية والتاريخية، ما يضفي عليها هالة سحرية ومنظرا ملهما، ولكون الأغوار تشكل مثلثا مع مدن القدس وبيت لحم وتربط فلسطين بالأردن، فقد باتت تمثل نقطة جذب للسياح المتوافدين عليها من أرجاء المعمورة.

كما أن مياه البحر الميت الغنية بالمعادن التي لا مثيل لها في العالم جعلت العديد من السياح يقصدونه، بغرض العلاج الطبيعي واستخدام مياهه وطينته في صناعة مستحضرات التجميل والعلاجات الصحية لأمراض الجلد، كونها تحتوي على خمسة عشر ضعفا من كمية المغنيسيوم الموجودة في المياه العادية، والى جانب ذلك فإن مياه البحر الميت غنية أيضا بالمعادن مثل الزنك، والبروم واليود والبوتاسيوم. وعلى الرغم من أن نسبة كبيرة من البحر الميت تقع داخل أراضي الضفة الغربية، إلا أن إسرائيل تحرم الفلسطينيين من الوصول إليه والاستفادة من خيراته.

وتشكل الأغوار أيضاً «مخزونا» جغرافياً من الأراضي حيث يمكن للفلسطينيين إقامة مشاريع إسكان ومرافق عامة لبناء دولة ناجحة. كما تشكل أيضاً امتدادا طبيعيا لتوسيع مدينة القدس. وقد جعلت هذه الميزات الاحتلال الإسرائيلي أكثر تمسكا بالمنطقة، وذلك لتمرير سياساته التوسعية التي تهدف إلى تنفيذ مشروع إسرائيل الاستعماري الكبير من النهر حتى البحر. والى جانب ما تم ذكره من مزايا سابقة يمكن القول أن منطقة الأغوار ترقد على بحيرة من المياه تشكل ثلث احتياطي المياه الجوفية في الضفة الغربية، إذ تسيطر المستوطنات على نصف الأراضي في المنطقة التي يقطنها آلاف الفلسطينيين الذين يعتمدون عليها كموقع طبيعي لمجتمعات الرعي والزراعة من أجل كسب عيشهم وقوتهم اليومي. واليوم، يسيطر الجيش الإسرائيلي على ٤٤٪ مما تبقى من الأرض الخالية بسبب الاستيطان وبحجة إعلانها مناطق عسكرية مغلقة ومحميات طبيعية. كما ان القيود على الوصول إلى هذه المناطق لها تأثير مدمر على السكان الفلسطينيين الذين يعيشون ويعملون في الأغوار.

سياسات الاحتلال الإسرائيلي الاستيلاء على الأرض والاستعمار

تعرض فلسطينيو الأغوار من قبل إسرائيل لعمليات الطرد المتعدد وسياسات القتل والتصفية، فما بين عام ١٩٤٨ و ١٩٦٧ كان عدد سكان هذه المنطقة من» عين جدي» في الجنوب حتى بيسان في الشمال نحو ٣٢٠ ألف نسمة، ولكن عندما جاء الاحتلال، شرّد المئات من الفلسطينيين، وعمد إلى تسوية عشرات التجمعات السكانية بالأرض، وحاليا يعيش في الأغوار بصورة دائمة ما يعادل ٥٦ الف نسمة، دون احتساب التجمعات الرعوية والبدوية والزراعية العشوائية» أي نحو ٢٪ من تعداد سكان الفلسطينيين في الضفة الغربية.

وقد بلغ عدد التجمعات الفلسطينية في غور الأردن ٢٧ تجمعا ثابتا حسب الجهاز المركزي للإحصاء، على مساحة تقدر بحوالي ١٠ ألاف دونم، إضافة إلى عشرات التجمعات الرعوية والبدوية غير المحصية. وتتبع تجمعات غور الأردن إداريا لثلاث محافظات فلسطينية هي أريحا «الأغوار الجنوبية» ومحافظة نابلس «الأغوار الوسطى» ومحافظة طوباس «الأغوار الشمالية». وتعود جذور القاطنين في غور الأردن للمحافظات الثلاث باستثناء نسبة محدودة «غير محصية» تعود جذورهم للمحافظات الجنوبية وتحديدا الرعاة ومربي الثروة الحيوانية الوافدين من الخليل وبيت لحم.

الأغوار... نقطة خلاف تحسمها إسرائيل لصالحها

في عام ١٩٦٧ عملت إسرائيل على إطباق سيطرتها الكاملة على الأغوار، حيث نظرت حكومة حزب العمل الإسرائيلية في ذلك الوقت إلى وادي الأردن كمنطقة عازلة أمنية ضد أي غزو عربي محتمل حيث سمحت بإقامة سياج من المستوطنات في الوادي يحقق وجودا إسرائيلياً دائماً في المنطقة، كما استمرت إسرائيل في منع الفلسطينيين من إنشاء أي بنية تحتية أو إقامة أي مشاريع تنموية مثل استصلاح الأراضي الزراعية وشق طرق جديدة وتمديد شبكات الري، إلى جانب استمرارها في مصادرة الأراضي وهدم المنازل ومنع ترميم البيوت والطرق القائمة.

وكما جاء في دراسة الأغوار الفلسطينية في مهب التسريب، عبد الستار شريدة ٢٠١٠، فقد أعلنت السلطات الإسرائيلية عام ١٩٦٧ المناطق المحاذية لنهر الأردن والبالغة مساحتها «٤٠٠ ألف دونم» مناطق عسكرية مغلقة وأنشأت فيها ٩٠ موقعا عسكريا.

وبعد ذلك تبنت حكومات الاحتلال المتعاقبة ما قاله «يغال ألون» ونظريته حول الأهمية الأمنية لغور الأردن والذي قال «لكي يتحقق الدمج بين حلم سلامة البلاد وإبقاء الدولة يهودية يجب فرض نهر الأردن كحدود شرقية للدولة اليهودية».

وهكذا صاغ «ألون» تصوره للحل النهائي في أعقاب حرب ١٩٦٧ على أساس خلق وجود إسرائيلي مدني –إضافة للوجود العسكري- بواسطة نقاط استيطانية على أن يشكل غور الأردن تواصلا جغرافيا بين بيسان وصحراء النقب، وهذا ما تم فعلا من خلال شارع ٩٠ الذي يعد جهة الربط بين المستوطنات الجاثمة على أراضي غور الأردن في الضفة الغربية وبيسان داخل الخط الأخضر، بعد أن عزل غور الأردن عزلا كليا عن محيطه الفلسطيني وأصبح تعامل الاحتلال معه على أرض الواقع من خلال ٤ حواجز عسكرية ثابتة تفصله عن الضفة الغربية وكأنه جزء لا يتجزأ من دولة الاحتلال.

وجاء ايضا في دراسة شريدة أن سلطات الاحتلال قامت عام ١٩٦٧ بمصادرة الأراضي الزراعية وأملاك الغائبين والأراضي الوقفية الإسلامية والكنسية المسيحية في غور الأردن استنادا إلى القانون الذي أقرته في العام ١٩٥٠ بمصادرة أملاك الغائبين الفلسطينيين ممن لجأوا إلى الأردن في أعقاب الحرب، وما تبع ذلك من إجراءات وضغوط تهدف لاقتلاع المواطنين الفلسطينيين من أرضهم.

وفي الوقت الذي تحاول فيه الولايات المتحدة استئناف محادثات السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، تبرز الأغوار كنقطة خلاف رئيسية:

فالفلسطينيون يعتبرون الأغوار جزءا أساسيا من الدولة الفلسطينية المستقبلية، فيما يؤكد المسؤولون الإسرائيليون بشدة على الادعاء المعهود بأن سيطرتهم على المنطقة هو أمر حيوي لأمنهم، وما وجود المستوطنات الجديدة في «جفعات شاليت ومسكيوت» والتوسع في كافة الأراضي الزراعية في كل المستوطنات إلا دليل على بعض العلامات الملموسة للتوتر في المنطقة.

وعلى الرغم من أن الفلسطينيين لا يزال بإمكانهم زراعة الأراضي المتبقية والتي لم يتم مصادرتها واستعمارها بعد، تمنع إسرائيل الفلسطينيين من بناء أي بنية تحتية أو مشاريع إنمائية أخرى، مثل استصلاح الأراضي الزراعية، وفتح الطرق الزراعية والتوسع في شبكات الري. بالإضافة إلى ذلك، فإن إسرائيل مستمرة في مصادرة الأراضي وهدم المنازل ومنع ترميم البيوت والطرق القائمة التي يملكها الفلسطينيون، ولكن في نفس الوقت تستمر في تنفيذ خططها لتوسيع المستوطنات وتطوير البنية التحتية فيها.

بداية السرطان كان مع «ميحولا»

بدأت موجة الاستعمار الأولى في الأغوار عام ١٩٦٨ عندما قامت إسرائيل ببناء ثلاث مستوطنات: ميحولا في الشمال، ارجمان في الوسط وكاليا في الجنوب . فعكست هذه الموجة خطة آلون، التي وضعت في تموز ١٩٦٧ من قبل زعيم حزب العمل السابق يغال ألون من اجل تقديم حلول لمساعدة إسرائيل في التغلب على "الخطر الديموغرافي" عن طريق بناء المستوطنات في الضفة الغربية، خاصة في المناطق ذات التواجد الفلسطيني القليل. وكانت مستوطنة ميحولا هي أول مسعى من هذا القبيل في وادي الأردن لدعم خطة ألون . وقد بنيت على الأراضي التي صودرت من القرى الفلسطينية بردلة وعين البيضاء من أجل إقامة القواعد العسكرية وزيادة أراضي الدولة. ولقد تسارع النشاط الاستيطاني في أوائل السبعينات وحتى أوائل الثمانينات، وهي الفترة التي قامت إسرائيل ببناء المزيد من المستوطنات لأغراض زراعية وصناعية ودينية وعسكرية. وزاد عدد المستوطنات منذ التسعينات من ١١ إلى ٣١ مستوطنة، معظمها زراعية، تستوعب أكثر من ٩٠٠٠ مستوطن وتستغل هذه المستوطنات دفء المنطقة لزراعة النخيل والموز والخضروات والأعشاب الطبية وغيرها من المنتجات الزراعية.

على الرغم من أن إسرائيل قامت بحملات دعائية لجذب المزيد من المستوطنين إلى غور الأردن منذ الأيام الأولى للاحتلال، تعززت الجهود أكثر بعد تنفيذ خطة الانسحاب أحادي الجانب من قطاع غزة في ٢٠٠٥. حيث زادت إسرائيل المنح المتاحة لتسهيل المزيد من النشاط الاستيطاني في غور الأردن، إذ أصبح في هذه المنطقة الآن بخدمات مجانية ذات جودة عالية. ونتيجة لهذه السياسة، أصدرت أوامر لمئات العائلات الفلسطينية، خاصة في الجزء الشمالي من الوادي، بإخلاء أراضيهم الزراعية ومراعيهم لإفساح المجال أمام بناء مستوطنات جديدة.

أفعى الجدار تخنق الأغوار

لقد تم بناء الجزء الأول من جدار الفصل العنصري في الأغوار عام ١٩٩٩ بالقرب من نهر الأردن، فامتد من البحر الميت حتى خط وقف إطلاق النار حدود ١٩٦٧ في الشمال على عرض يتراوح بين ١-٣ كم. وفي عام ٢٠٠٣، أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك اريل شارون رسمياً عن خطط لعزل وادي الأردن من خلال بناء الجزء الشرقي من جدار الفصل، وقد تم بناء جزءٍ من الجدار ابتداءً من نهر الأردن في الشرق وحتى قرية مطلة، التي تقع شرقي مدينة جنين، في الغرب. فعزل ٦٠٠٠ دونم من الأراضي عن قرية بردلة في وادي الأردن الشمالي، بالإضافة إلى ١٠٠٠ دونم من الأراضي عن رابا في جنين. ولم تترك إسرائيل أية بوابات أو طرق للفلسطينيين للوصول إلى أراضيهم الزراعية، التي تقع خلف الجدار. لا بل ومقابل ذلك قد أعطت إسرائيل هذه الأراضي للمستوطنين لزراعتها. فعلياً، سبب هذا بعزل القطاع الشرقي من الضفة الغربية، وكذلك المناطق المجاورة لنهر الأردن، وشمال البحر الميت والمنحدرات الشرقية للضفة الغربية.

في ١٢ كانون الأول عام ٢٠٠٦ أعلن الزعماء الإسرائيليون عزل غور الأردن عن بقية الضفة الغربية، وتم إخراجه من مفاوضات الوضع النهائي. ونتيجة لذلك، تم حرمان الآلاف من مالكي الأراضي من حقهم الأساسي في الدخول إلى أراضيهم وزراعتها. وعلاوة على ذلك، واصلت إسرائيل تصعيدها للإجراءات العسكرية في المنطقة .

جعل الحياة لا تطاق جراء القيود الإسرائيلية

تمثّل التصعيد الإسرائيلي من خلال الإجراءات العسكرية ضد مواطني الأغوار بالأساليب التالية:

* فرض إجراءات عسكرية صارمة على المناطق التي يسكنها الفلسطينيون، مثل وضع أبراج المراقبة والكاميرات على مداخل قرى الأغوار وعلى طول طريق رقم ٩٠، وإقامة حواجز عسكرية على مدار ٢٤ ساعة يوميا واقتحام القرى والمنازل وفرض حظر تجول منتظم ومستمر.

* منع أصحاب الأراضي التي لا تظهر في هوياتهم عناوين سكن في وادي الأردن من الوصول إلى أراضيهم، مما يؤدى إلى فقدان مصادر الدخل ويجعل من السهل على إسرائيل مصادرة أراضيهم بموجب القانون الإسرائيلي لملكية "الغائب" .

* منع المزارعين الفلسطينيين من بيع منتجاتهم لتجار إسرائيليين عند حاجز بردلة-بيسان، مما يضطرهم إلى السفر أكثر من ٥٠ كم للوصول إلى معبر الجلمة للتجارة، الأمر الذي يؤدي بالتالي إلى زيادة التكاليف وتعريض المحاصيل خاصة الفواكه والخضروات منها لضرر أكبر.

* منع التجار القادمين من منطقة الـ ٤٨ من دخول القرى أو المزارع الفلسطينية تحت ذريعة "الأمن"، الأمر الذي يؤثر سلبيا على جودة وسعر المنتوجات.

* إغلاق آلاف الدونمات من المراعي أمام المزارعين الفلسطينيين، عن طريق إحاطة بعضها بالخنادق وإعلان غيرها كمناطق عسكرية مغلقة.

* بناء المستوطنات على طول الحدود الشرقية للأغوار، مما يوفر لإسرائيل السيطرة الكاملة على الأجزاء الشمالية والوسطى والجنوبية من الوادي، وعلى حوض الماء الكبير في تلك المنطقة .

* إصدار الأوامر العسكرية التي تمنع الفلسطينيين الذين ليس لديهم في هوياتهم عنوان في الأغوار من العيش هناك، واعتقال أو طرد أولئك الذين لا يظهر تغيير للعنوان في هويتهم. وبالإضافة إلى ذلك، تمنع السلطات الإسرائيلية إجراء تغيير في العنوان في هذه المنطقة.

* إجبار الفلسطينيين على التعامل مع الإدارة المدنية الإسرائيلية في تعاملاتهم اليومية. فخلال السنوات القليلة الماضية، وضعت إسرائيل ١٧ حاجزاً ونقطة تفتيش في الأغوار. وفرضت أيضا المزيد من القيود على الحركة التي تحد من الوصول إلى هذه المنطقة إلا للذين يقيمون في الأغوار، بحسب ما هو مذكور في هوياتهم. أما على الآخرين من سكان الضفة الغربية والذين يرغبون في السفر على طريق ٩٠، فعليهم إظهار إذن خاص من الإدارة المدنية الإسرائيلية.

الخدمات العامة في الأغوار تشكو العجز

تعاني التجمعات الفلسطينية في الأغوار من نقص في العديد من الخدمات الرئيسية، حيث أن غالبية التجمعات الواقعة في منطقة ما يسمى «جـ» تفتقر إلى خدمات الكهرباء والمياه والاتصالات وخطوط تصريف المياه العادمة إضافة إلى عدم وجود وسائل وخطوط نقل عام.

كما إن خطة تطوير الأغوار من الجانب الفلسطيني لم تطرح في يوم من الأيام على بساط البحث، وإن الجانب الإسرائيلي كان يرفض دائما كل مطالب سكان هذه المناطق لضمان تزويدهم بهذه الخدمات الرئيسية. ويمكن القول هنا، أن العديد من التجمعات الفلسطينية ما زالت تعيش عيشة صعبة وقاسية دون تقديم أي خدمات تذكر لها.

جدول يظهر نسبة الخدمات المقدمة في المناطق الواقعة في غور الأردن.

المنطقة	٪ شبكة المياه للشرب	٪ شبكة مياه	٪ كهرباء	٪ طرقة داخلية	٪ تلفون أرضي	٪ مواصلات عامة	٪ مواقع لرمي القمامة	٪ شبكة صرف صحي	المناطق حسب أوسلو
بردلة	٧٠	٦٠	٨٠	٢٠	-	٤٠	٦٠	-	B ٪٣٠
كردلا	٣٠	٣٠	١٠٠	٢٠	-	-	٨٠	-	C ٪١٠٠
عين البيضا	٨٠	٧٠	١٠٠	٨٠	-	٦٠	٨٠	-	C ٪٥٠
بدو القاعون	-	-	-	-	-	-	-	-	C ٪١٠٠
بدو الحمة	-	-	-	-	-	-	-	-	C ٪١٠٠
بدو المالح	-	-	-	-	-	٢٠	-	-	C ٪١٠٠
بدو الحلوة	-	-	-	-	-	-	-	-	C ٪١٠٠
بدو الساكوت	-	-	-	-	-	-	-	-	C ٪١٠٠

الصحة

لا تتوفر العديد من المرافق الصحية في الاغوار الفلسطينية كما يوصف بعضها بالبدائي وغير الإنساني. ونتيجة لنهب الاحتلال ومستوطنيه للموارد المائية في الأغوار وتدمير الآبار الزراعية الفلسطينية، كما الحال في بردلة وفروش بيت دجن. يحرم المواطنون في الأغوار من المياه العذبة والنظيفة، ما ينجم عنه مآس صحية تتمثل باستهلاك فلسطينيي الأغوار مياه ملوثة للشرب والطعام والزراعة وتربية الثروة الحيوانية.

وحول المرافق الصحية، فيوجد هناك ٢٤ عيادة صحية في منطقة الاغوار، تشرف عليها وزارة الصحة الفلسطينية ومنظمات الإغاثة الصحية، لجنة الإغاثة الصحية الفلسطينية، ومنظمة الانروا، وتعد مباني هذه المراكز قديمة آيلة للسقوط، مسقوفة بصفائح حديدية مهترئة أو خيم قديمة.

السياسة الإسرائيلية المتبعة في المناطق تمنع على سكانها بناء مساكن جديدة ومراكز صحية أو إعادة ترميم المراكز الموجودة أو إنشاء وإقامة أي مشاريع بنية تحتية، والتهديد بهدم أي منزل مرخص أو مركز صحي يعاد تأهيله يهدد دورها الطبيعي في تقديم الخدمات اللازمة لسكان المناطق المتواجدة فيها وخاصة في حالات الطوارئ.

كما أن المراكز الصحية لا تفتح أبوابها سوى يومين إلى ثلاثة أيام في الأسبوع ولمدة ساعتين في اليوم. فيما يتم تحويل حالات الطوارئ الحرجة إلى المستشفيات في المدن الرئيسية، وغالبا ما تتعرض سيارات الطوارئ إلى التأخير بسبب نقاط التفتيش الممتدة على الطرق المؤدية إلى المدن الكبرى الأمر الذي يؤثر سلبا على وضع المريض والتأخر في تلقيه الرعاية الصحية اللازمة لإنقاذ حياته.

المنطقة	٪ شبكة المياه للشرب	٪ شبكة مياه	٪ كهرباء	٪ طرقة داخلية	٪ تلفون أرضي	٪ مواصلات عامة	٪ مواقع لرمي القمامة	٪ شبكة صرف صحي	المناطق حسب أوسلو
بدو حمصة	-	-	-	-	-	-	-	-	C ٪١٠٠
بدو الحديدية	-	-	-	-	-	-	-	-	C ٪١٠٠
عين شبلي	-	٩٠	٩٠	١٠	٤٠	٨٠	٦٠	-	B ٪٣٠
بيت حسان	-	٩٠	٨٠	١٠	٤٠	٧٠	٧٠	-	B ٪٨٠
عقربانية	-	٨٠	٨٠	١٠	٤٠	٧٠	٧٠	-	B ٪٨٠
نصارية	-	٦٠	٨٠	١٠	٤٠	٧٠	٧٠	-	صفر B
فروش بيت دجن	-	٣٠	ماتورات خاصة	١٠	٤٠	٦٠	٧٠	-	C ٪٨٠
مرج نعجة	-	-	٨٠	٧٠	-	-	٨٠	-	B٪١٠٠
مرج غزال	٦٠	٩٠	٩٠	٩٠	-	-	٨٠	-	B ٪٤٠
زبيدات	٤٠	٩٠	٨٠	٨٠	-	٣٠	٨٠	-	B ٪٥
الجفتلك	٣٠	-	٢٠	-	١٠	٣٠	٣٠	-	C ٪١٠٠
فصايل التحتا	٨٠	٩٠	٨٠	٨٠	٩٠	٢٠	٨٠	-	B ٪٢٠
فصايل الفوقا	٧٠	-	٦٠	-	٨٠	-	-	-	C ٪١٠٠
العوجا	٨٠	٢٠	٧٠	٣٠	٩٠	٧٠	٦٠	-	C ٪٤٠
عرب مليحات	-	-	-	-	-	-	-	-	C ٪١٠٠
عرب طريفات	-	-	-	-	-	-	-	-	C ٪١٠٠
عرب الكعابنة	-	-	-	-	-	-	-	-	C ٪١٠٠
أريحا وضواحيها	٨٠	٧٠	٧٠	٦٥	٩٠	٩٠	٩٥	-	A٪١٠٠

التعليم

يوجد في المناطق الواقعة في الاغوار حوالي ٣٨ مدرسة، تقدم خدماتها لحوالي ١٣ ألف طالب وطالبة. وتعاني معظم المدارس الموجودة في مناطق جـ من نقص في عدد الغرف وانعدام البنية التحتية فيها مثل المياه المخصصة للشرب والخدمات الصحية والخدمات الأخرى. حيث ترفض السلطات الإسرائيلية تزويد العديد منها بالخدمات اللازمة مثل بناء غرف دراسية جديدة، ملاعب وساحات أو حتى حمامات ما أثر على الوضع التعليمي في المنطقة.

كما أن العديد من مدارس المنطقة الواقعة في غور الأردن بحاجة إلى صفوف إضافية، وتعتبر غرف الدراسة الموجودة غير صالحة لإعطاء الدروس فيها وغير صالحة للاستخدام كونها آيلة للسقوط والانهيار في أي لحظة، الأمر الذي يسبب خطرا على الطلاب والمعلمين، الأمر الذي يضطرهم إلى الذهاب إلى مدارس بعيدة حفاظاً على حياتهم.

ونقلا عن وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، فقد تم الإشارة إلى أن العديد من مدارس المنطقة الواقعة في الاغوار بحـاجة إلى صفوف إضـافية، إضافة إلى كون غرف الدراسة الموجودة غير صالحة لإعطاء الدروس فيها وغير صالحة للاستخدام كونها آيلة للسقوط والانهيار في أي لحظة، الأمر الذي يسبب خطرا على الطلاب والمعلمين والأمر الذي يضطرهم إلى الذهاب إلى مدارس بعيدة حفاظاً على حياتهم.

كما استعرضت الوزارة مثالين للإشارة لا الحصر حول الانتهاكات الإسرائيلية لعام ٢٠١١ بالنسبة لمدارس الأغوار، والتي تمثلت في ترهيب الطلبة من خلال إطلاق قنابل الصوت في ساحة مدرسة خالد بن الوليد، وإحاطة المدرسة بالجنود واستجواب المدير ورفض إعطاء ترخيص لتأهيل المدرسة، بالإضافة إلى إصدار إخطار بالهدم وتكسير وسرقة محتويات من مدرسة بدو الكعابنة.

وبسبب القيود الإسرائيلية على البنـــاء، التوسع، التأهيل والتنمية، تأثرت تباعاً المؤسسات التعليمية من حيث بناء أو إعادة تأهيل المدارس وخاصةً في مناطق جـ التي تعد محدودة مقـــارنة بالزيادة السكانية الطبيعية، فالكثير من طلبـــة القرى يضطرون التعلم في الخيـــام أو أكواخ الصفيح أو حتى بقـــايا مدارس مهدمة من قبل الاحتلال الذي لا يتوانى في إصدار أوامر هدم للمنشآت بشكل متواصل.

جدول يوضح حالة المدارس في هذه المناطق.

المنطقة	المدرسة	# الطلاب	# المعلمون	بحاجة إلى مدارس جديدة	بحاجة إلى غرف دراسية	بحجة إلى مصادر دعم	بحاجة إلى ملاعب	بحاجة إلى مرافق صحية	بحاجة إلى مياه للشرب
أريحا	-	٣٧٦١	١٩٥	بحاجة إلى مدرسة جديدة للإناث	-	بحاجة	-	-	موجودة
	عمر بن الخطاب	٤٣	٤	-	-	-	بحاجة إلى ملاعب	-	-
	-	٣٧٢	١٩٥	بحاجة إلى مدرسة مختلطة جديدة	-	بحاجة	-	متوفرة	موجودة
العوجا	-	٣٤٧	٣٠٥	بحاجة إلى مدرسة للأولاد	-	بحاجة	-	بحاجة إلى تكييف	موجودة
	العوجا الثانوية	٧٧	١١	-	-	بحاجة	-	بحاجة إلى تكييف وبناء وحدات جديدة	غير موجودة
	مدرسة العوجا للإناث	٢٧٠	٣٣	-	-	بحاجة	-	بحاجة إلى تكييف وبناء وحدات جديدة	غير موجودة
فصايل	مدرسة فصايل	٣١٠	٢٢	-	-	بحاجة	-	بحاجة إلى تكييف ووحدات جديدة	غير متوفرة
مرج نعجة	مدرسة مرج نعجة الثانوية المختلطة	٧٠	١٣		-	بحاجة	بحاجة إلى ملعب	بحاجة إلى تكييف	غير متوفرة
مرج غزال	-	٧٠	٣١		-	بحاجة	بحاجة الى ملعب	بحاجة الى تكيف	غير متوفرة
زبيدات	-	-	-	تحتاج الى مدرسة للإناث	-	بحاجة	-	بحاجة الى تكيف	غير متوفرة
	مدرسة زبيدات للإناث	٢٤٠	٢٦	-	-	بحاجة	-	بحاجة الى تكييف	غير متوفرة
	مدرسة زبيدات الثانوية المختلطة	٢٥٥	٢٧	-	-	بحاجة	-	بحاجة إلى تكييف	غير متوفرة
الجفتلك	مدرسة الجفتلك الثانوية	١٠٢	١١,٥	-	بحاجة الى مدرسة جديدة	بحاجة	بحاجة إلى ملعب	-	بحاجة الى تكييف
بردلة	بردلة الثانوية	٢٤٠	٢٦	-	-	بحاجة	-	بحاجة الى تكييف	غير متوفرة
	بردلة الثانوية الجديدة للبنات	١٧٠	١٠	-	-	بحاجة	-	غير متوفرة	غير متوفرة
	بردلة للبنات	٨٠	٨	-	-	بحاجة	-	بحاجة الى تكييف	غير متوفرة
عين البيضا	-	٣٤٠	٢٠	-	-	-	-	غير متوفرة	غير متوفرة

السياحة العلاجية تشكو المرض...

حمامات عين المالح نموذجاً

ساهم الاحتلال عبر مصادرة الأراضي وتجفيف مصادر المياه ونهبها إلى تشويه طبيعة الكثير من المواقع السياحية في منطقة الأغوار، وبالنسبة لـ «حمامات عين المالح» فقد ارتبط اسمها لفترة ليست ببعيدة بالسياحة العلاجية نظرا لما تتمتع به المنطقة من تنوع حيوي فريد، حيث تضم تضاريسها الوديان والجبال والخرب الأثرية والأشجار الغورية الخضراء قاسية الجذوع؛ مما جعلها في الماضي قبلة للباحثين عن العلاج، ومقصداً للمتنزهين الباحثين عن روائح الزهور التي تعبق بها.

ومنذ النكسة، سعى الاحتلال إلى السيطرة على جميع مصادر المياه في غور الأردن من خلال تجفيفها ونقلها إلى المستوطنات القائمة عبر شبكات من الأنابيب والمضخات، أمّا حمامات عين المالح فقد تعرضت عام ١٩٧٣م لعمليات تشويه عبر صب الإسمنت المسلح حول ينابيع المياه المعدنية الساخنة بعمق ٢٠ مترا في محاولة لتخريبها والحد من تدفقها؛ مما أثّر سلباً على كميات المياه المتدفقة منها التي أخذت بالانحسار يوما بعد يوم، إلى أن فقدت أهميتها وطبيعتها الساخنة فتحول الوادي الذي كانت تجري فيه المياه المعدنية إلى وادٍ من المياه الشحيحة الملوثة التي تكاد تكفي السكان البدو المحيطين بالمنطقة، كما تحول الفندق العلاجي إلى بناية مهجورة تشكل مرتعاً للأغنام يرتادها عدد محدود من رعاة الأغنام، بحثا عن الظل في يوم حار من الصيف، مما أثر ذلك بشكل أساسي على طبيعة المنطقة برمتها، حيث هجرها معظم سكانها نتيجة انحسار كمية المياه هناك.

البدو من ترحال إرادي إلى ترحال قسري

يعيش في الأغوار نحو خمسة عشر ألف بدوي فلسطيني يمثلون مجموعة من القبائل، يجمعها تاريخ عام وثقافة وخط دم متوارث ونمط حياة مشترك. فهم شبه رحل وفئات رعوية، وجدت ملتصقة بقلب التقاليد والثقافة الفلسطينية التي جابت هذه الأرض منذ آلاف السنين. إنهم أناس بسطاء يعيشون في خيام تقليدية مصنوعة من شعر الماعز، ويتجولون عبر الأراضي ليربون قطعانهم ويستخلصون إنتاجها بضاعة كالجبن والحليب

لقد أصبح هؤلاء البدو في غاية التأقلم مع العيش في ظل البيئات العدائية وكان وجودهم (بقاءهم) دائما معتمدا على الإقامة في مناطق غنية بمواردها الطبيعية مثل الماء والأرض الصالحة للرعي. يرحلون إلى سفوح التلال في الصيف، ويهبطون عائدين إلى وادي الأردن في أوائل الشتاء.

لقد كانت مسودات أوسلو بمثابة كارثة بالنسبة للبدو في وادي الأردن، حيث جعلت غالبية مساحة الوادي تصبح منطقة جـ، إذ واصلت إسرائيل سياستها الاستعمارية المتمثلة بالضم وخلق الأمر الواقع، كما أعطت الإدارة المدنية الحق في السيطرة بأحكامها المجحفة على المناطق التي يسكنوها، واضعة إياهم في وضع يعاملون فيه كأنهم دخلاء على أراضيهم التي يملكونها.

وقد بات البدو الذين يعتزون بارتباطهم الأزلي بهذه الأرض يواجهون الآن الكثير من الأخطار والمضايقات والتهديد بالطرد إلى مناطق أخرى للاستقرار فيها، الأمر الذي يعني التخلي عن تقاليد وعادات ورثوها منذ آلاف السنين، إضافة إلى فقدانهم لنمط حياتهم التقليدية.

دراسات بحثية

العمالة الفلسطينية في مستوطنات وادي الأردن بين مطرقة الحاجة وسندان قلة الأجور

إن استمرار السياسات الاحتلالية الإسرائيلية المفروضة على الحركة والبناء والتنمية في الأغوار جعلت من الصمود والاعتماد على النفس أمراً مستحيلا، حيث اضطرت هذه الظروف الفلسطينيين للعمل في مزارع الاستيطان، وتقاضي أجور زهيدة وبلا امن وظيفي ودون حصولهم على ادنى الحقوق.

ونظرا لحاجة الفلسطينيين إلى النمو والصناعة وتحسين أوضاع معيشتهم فقد أصبح الأطفال مرغمين أيضا على العمل في مزارع الاستيطان من اجل تعزيز دخل أسرهم وتحسين ظروفهم المعيشية. وإذ ينص القانون الإسرائيلي على ان عمالة الأطفال غير شرعية، ويحظر تشغيلهم تحت سن السادسة عشرة، إلا أنهم قد اضطروا للعمل إما لكون آبائهم مرضى أو في السجون، أو لأن الأجور التي يتقاضونها بكل بساطة غير كافية لإطعام أسرة كاملة.

وقد شكلت العمالة الفلسطينية في المستوطنات الزراعية والصناعية الإسرائيلية المقامة على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ قوة فاعلة للنشاط الاقتصادي في هذه المستوطنات نسبة للخبرات والأجور الزهيدة وتجاهل المشغلين الإسرائيليين في المستوطنات لحقوقهم العمالية الأخرى.

وفي الوقت الذي كان يجب أن تشكل فيه العمالة الفلسطينية في المستوطنات ورقة تمكن الجانب الفلسطيني الضغط على الاحتلال الإسرائيلي للإخلال في اقتصاد هذه المستوطنات من خلال حرمانها من جيش العمالة الفلسطينية المتخصصة خاصة أثناء الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام ١٩٨٩ والانتفاضة الثانية عام ٢٠٠٠، استطاعت سلطات الاحتلال أن تحول الأزمة للعامل والسوق والاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، فدفعت بمئات العمال الأجانب كي يحلوا مكان العمالة الفلسطينية بعد الانتفاضة الفلسطينية الأولى.

وخلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية في العام ٢٠٠٠ شددت سلطات الاحتلال على وصول مئات العمال الفلسطينيين إلى أماكن عملهم في المستوطنات تحديدا في المستوطنات المقامة على الأراضي الفلسطينية في غور الأردن. حيث ربطت دخول المواطنين والعمال الفلسطينيين إلى غور الأردن بجملة إجراءات تعكس تعامل الاحتلال مع غور الأردن وكأنه جزء لا يتجزأ من دولة الاحتلال وليس أراض فلسطينية محتلة.

وفي دراسة أخيرة حول العمالة الفلسطينية في الأغوار، كان قد أعدها مركز العمل التنموي لعام ٢٠١١ تبين ما يلي:

بلغ عدد العمال الفلسطينيين الدائمين في مستوطنات غور الأردن الزراعية حتى تاريخ إعداد الدراسة، حوالي ١٨٠٠ عامل وعاملة، منهم ٨٪ إناث و ٩٢٪ ذكور. وقد توزعت أعمار العاملين في المستوطنات الزراعية في غور الأردن بين ما دون الثامنة عشر وفوق الخمسين عاما، وإن كان حوالي ٦١,٧٪ منهم تراوحت أعمارهم بين ١٨- ٢٩ عاما. ويتبع جميع العمال الفلسطينيين في مستوطنات غور الأردن إداريا إلى ثلاث محافظات فلسطينية هي نابلس وأريحا وطوباس، وقد شكلت محافظة نابلس النسبة الأكبر من العمال الفلسطينيين في مستوطنات غور الأردن بواقع ٤٥٪ من إجمالي العمال.

ولخصت الدراسة مجمل واقع العملة الزراعية بالتالي:

i. تدني مستوى التعليم للعمالة الفلسطينية في المستوطنات الزراعية المقامة على أراضي غور الأردن، والتي أظهرت أن ٩٤٪ منهم نالوا الثانوية العامة أو أقل.

ii. المعاناة اليومية التي يتكبدها العاملون لاجتياز حواجز عسكرية أقامها الاحتلال على مداخل غور الأردن في محاولة الوصول لمكان العمل في المستوطنات الزراعية.

iii. أظهرت الدراسة أن ٨٪ من العمالة الفلسطينية في المستوطنات الزراعية هي عمالة نساء، ٧٠٪ منها من محافظة أريحا.

iv. أظهرت الدراسة النسب المرتفعة لعمالة الأطفال في مستوطنات غور الأردن الزراعية، والتي بلغت ٥,٥٪ من إجمالي مجتمع الدراسة، و ٦١٪ من عمالة الأطفال من محافظة نابلس.

v. وبالنسبة للحالة الاجتماعية تقاسمت نسبة العزاب مع المتزوجين مناصفة تقريبا، بينما بلغ عدد أولاد المتزوجين منهم ٧٦٨. ويعمل العمال الفلسطينيين في مستوطنات غور الأردن بنظام المياومة (٦٩٪ منهم) وبنظام المياومة ومقابل ساعة العمل (٣١٪ منهم)، وبلغت أجرة ساعة العمل ١٠ شيكل إسرائيلي، بينما توزع الأجر اليومي للعمال من مستوطنة لأخرى ومن عامل لآخر بين ٥٠- ١٠٠ شيكل يوميا.

vi. وقد شكلت الحواجز العسكرية للاحتلال الإسرائيلي على مداخل ومخارج غور الأردن عبئا لحوالي ٧٣٪ من العمال الفلسطينيين الذين يمرون عبرها يوميا للوصول إلى أماكن عملهم في مستوطنات غور الأردن، حيث يمضي ٥٢٪ منهم من ٣٠- ٦٠ دقيقة يوميا على الحواجز أثناء محاولة المرور للوصول إلى مكان العمل.

vii. ورأى ٨٥٪ من عمال المستوطنات الزراعية في غور الأردن أن المشغل الإسرائيلي لا يلتزم بتوفير الخدمات الصحية للعامل الفلسطيني لديه. بينما رأى ٨٠٪ من العمال أن المشغل لا يلتزم بدفع مستحقات نهاية الخدمة للعامل خلال تجربتهم أو تجربة زملاء سابقين لهم في العمل. وقال ٦٦٪ منهم أن المشغل الإسرائيلي لا يلتزم بتوفير شروط السلامة العامة لهم.

viii. وبالنسبة لعمالة الأطفال في المستوطنات الزراعية المقامة على الأراضي الفلسطينية في غور الأردن تبين أن هناك ما نسبته ٥,٥٪ دون سن ١٨ عاما، وأن ما نسبته ٤,٤٪ من عمال المستوطنات الزراعية المتزوجين يصطحبون فردا من العائلة دون سن ١٨ عاما للعمل معهم في المستوطنة. أما فيما يخص المرأة فقد تبين أن هناك ما نسبته ٨٪ من النساء العاملات في المستوطنات الزراعية المقامة على الأراضي الفلسطينية في غور الأردن، منهن ٦١,٥٪ متزوجات.

العمالة التايلندية في مستوطنات غور الأردن الزراعية...

صفعة في وجه حملات مقاطعة المستوطنات

في الوقت الذي نشطت فيه حملات المقاطعة –محليا ودوليا- لمنتجات المستوطنات الجاثمة على الأراضي الفلسطينية، خاصة بعد القرار الرسمي للسلطة الوطنية الفلسطينية بهذا الاتجاه، إلى جانب الدعوات الرسمية والشعبية للعمال الفلسطينيين بمقاطعة العمل في المستوطنات، برزت مسألة العمالة الأجنبية المستوردة من قبل الاحتلال الإسرائيلي للعمل في المستوطنات المقامة على الأراضي الفلسطينية –وليس داخل إسرائيل- كواقع يستوجب الوقوف عند آثاره السلبية الخطيرة التي غفل عنها المستوى السياسي والشعبي الفلسطيني.

وتكمن خطورة العمالة الأجنبية المستوردة للعمل في المستوطنات في تكريس الاستيطان وقدرتها في الحفاظ على المكاسب الاقتصادية التي تعزز النوايا التوسعية للاحتلال، خاصة في ظل الدعوات لمقاطعة عمل الفلسطينيين فيها والقدرة على إحلال بديل مكان العمالة الفلسطينية في المستوطنات، ما يجرد الفلسطينيين مسبقا من ورقة التلويح بمقاطعة العمل في ظل هذه المعطيات.

وقد بدأت العمالة التايلندية المستوردة من قبل الاحتلال للعمل في القطاع الزراعي داخل إسرائيل، منذ العام ١٩٩١ حيث وصل عددها في تلك الفترة إلى ١٢,٠٠٠ عامل وعاملة، ومن ثم قفز العدد في العام ٢٠٠٩ إلى ٢٦,٠٠٠ عامل وعاملة، ليتضاعف الرقم في العام ٢٠١٠ إلى ٤٨,٠٠٠ عامل وعاملة. أما في المستوطنات الزراعية في غور الأردن، فقد بدأت ظاهرة العمالة التايلندية تلاحظ منذ العام ١٩٩٥، حيث يصل عددها اليوم لحوالي ١,٠٢٠ عامل وعاملة. وتشكل العمالة التايلندية اليوم قوة مؤثرة وفاعلة في نشاط القطاع الزراعي داخل إسرائيل وفي المستوطنات الزراعية في غور الأردن.

وقد اعد مركز العمل التنموي معاً دراسة أخيرة في عام ٢٠١١ حول العمالة التايلندية تلخصت نتائجها في:

i. أظهرت دراسة العمالة التايلندية في المستوطنات الزراعية في غور الأردن قدرة الاحتلال على إحلال بديل للعمالة الفلسطينية في المستوطنات، وهذه القدرة غير ناتجة عن الدعوات التي أطلقتها السلطة الوطنية الفلسطينية لمقاطعة عمل الفلسطينيين في المستوطنات، بل ارتبطت بقرارات سياسية وتوسعية إسرائيلية بهدف إطالة عمر الاحتلال والحفاظ على المكاسب الاقتصادية للمستوطنات منذ العام ١٩٩١، أي قبل نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية في أعقاب اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣.

ii. يبرز الدور الحيوي للعمالة الأجنبية المستوردة من قبل الاحتلال الإسرائيلي للعمل في المستوطنات في تكريس الاستيطان في حال اتخذ قرار رسمي فلسطيني بمقاطعة العمال الفلسطينيين من العمل فيها. خاصة أن استيراد هذه العمالة ارتبط بمراحل ومناخ داعم للتوسع الاستيطاني على حساب الأراضي والسكان الفلسطينيين في فترة رئاسة نتنياهو الأولى للحكومة الإسرائيلية عام ١٩٩٦ والثانية منذ عام ٢٠٠٩.

iii. أظهـرت الدراسـة إغفال السـلطة الوطنيـة الفلسـطينية والمؤسسـات والمنظمات الشـعبية والأهلية الفلسـطينية الناشـطة في حملات مقاطعة المسـتوطنات، مسألة العمالة الأجنبية المسـتوردة للعمل في المسـتوطنات، ودلالات ذلك في قدرة الاحتلال على إحلال بديل في حال تصاعدت دعوات الجهات الفلسطينية للعمال الفلسطينيين في مسألة مقاطعة العمل في المستوطنات.

iv. بينت الدراسـة الفرق في الأجور بين العامل التايلندي والإسرائيلي من جهة، والعامل الفلسـطيني مـن جهـة أخرى، وذلـك رغم ظـروف العمـل المتقاربة بـين العامل الفلسطيني والتايلندي.

v. كشفت الدراسة استهتار المشغّل الإسرائيلي بحقوق العامل الفلسطيني مقارنة بحقوق العامل التايلندي من حيث الخدمات الصحية ومكافأة نهاية الخدمة والحد الأدنى للأجور.

vi. ولكن في نفس الوقت أظهرت الدراسـة ظروف السكن غير اللائقة للعامل التايلندي داخـل حظائر أو بركسـات للدواجـن والأبقار، أو في مبان مهجورة تم اسـتغلالها لإيواء العمال التايلنديين.

المياه في الأغوار:
خير وفير يسمع الفلسطينيون خريره فقط

تقع منطقـة (الأغوار) فـوق الحوض المائي الشرقي، غير ان الفلسطينيين في هذه المنطقة يعانون من اجل الوصول إلى المـاء بسـبب القيـود الإسرائيليـة المفروضـة على اسـتخدام المياه، إذ أن المسـموح باسـتخدامه هو مـا يعادل تقريبا ٥٨ مليون مـتر مكعب من الماء كل سنة. فمنذ احتلال إسرائيل للأراضي الفلسـطينية عـام ٦٧ وهـي تحتكـر وتدمر وتستنزف مصادر مياه المنطقة، وعـلى امتـداد العقود الأربعة السـابقة عزلـت إسرائيـل ١٦٢ بـئرا زراعيا في وادي الأردن، حارمة الفلسـطينيين من اسـتخدامها كنبع العوجا، لكن بعدما قامـت إسرائيل بحفر آبـار بجوار ذلك النبـع توقف تدفق المـاء وأصبح النبع جافا بالكامل.

هـذا الإجراء من قبـل الإسرائيليين أدى إلى تحويـل آلاف الدونمات من الأراضي المزروعـة إلى صحـراء. وانتهى ذلك إلى التدمير الكامل لمزارع شاسعة مزروعة بأنـواع الموز المعطر المسـمى بأبو نملة والمتلائمة مع مناخ الوادي، والمشـهورة على امتداد فلسطين برائحتها العطرية المميـزة وطعمهـا اللذيـذ. كمـا منعت إسرائيـل الفلسـطينيين كذلـك مـن استخدام مياه نهر الأردن والذي يمكن ان يـزود المنطقـة ب ٢٥٠ مليـون لتر مكعب من الماء سنويا.

لم تكتف السلطات الإسرائيلية بحرمان الفلسـطينيين من حقهـم في مياه نهر الأردن، بـل عمـدت إلى سرقـة مصادر الميـاه المعتمـدة عـلى الآبـار الارتوازية الزراعية من خلال تخريبها كما حصل في الأغـوار الشـمالية حـين أقدمت على تخريـب وتجفيـف ٩ آبار مـا اضطر المواطنين والمزارعين هناك للانتفاع من مياه شركة الميـاه الإسرائيلية ميكروت لسـد احتياجات الزراعـة. وقد وصلت سـنة ١٩٧٥ لحـوالي ٢ مليون كوب في السنة لأراضي قرية بردلة البالغة في تلك الفـترة حوالي ٧٥٠٠ دونـم للتراجع في مطلع الثمانينـات إلى ١,٥ مليون كوب بحجـة خصم حصـة الغائبين الذين لا يسـتغلوا أراضيهـم الزراعيـة ومن ثم خصـم ٦٠٠ ألـف كوب سـنة ١٩٨٧ بحجة جفاف أحـد البئرين الارتوازيين في الأغوار الشـمالية لتصـل حتى آذار عـام ٢٠٠٨ إلى ٩٠٠ ألـف كوب وبعد التاريـخ أعلاه اتخذت ميكـروت قرارا بتخفيـض كمية المياه في بردلة بنسـبة ٢٠٪ لتصل إلى ٧٢٠ ألف كوب.

وقـد سـاهم هـذا الواقـع في انحسـار المسـاحات الزراعيـة بسـبب تشـدد سلطات الاحتلال بمنح تصاريح لحفر آبار جديدة في مناطق جـ والتي تشكل ٩٥٪ من الأغوار، مع العلم أن ٦٠٪ من الآبـار العاملة في المنطقـة تم حفرها في العهـد الأردني ولم يجر تجديدها نظرا للعراقيل الإسرائيلية.

كذلـك الأمـر مـع عيـون الميـاه حيث استطاعت السـلطات الإسرائيلية خلال سـتة عقود عزل المناطـق ذات الكفاءة بتخزيـن المـاء بحجـة أنهـا مناطـق عسـكرية مغلقـة ووضعـت يدها على جـوف الأرض ومخزونها مـن المياه ما أثـر على الطاقة الإنتاجيـة لعيون المياه في الأغـوار البالغة ١٦ عـين، والتي تعد واحـدة من أهم مصادر الميـاه للزراعة الفلسـطينية في المنطقـة مـا أدى إلى جفـاف ٦ منهـا أبرزها عـين الفارعة، أو تحولت إلى ينابيع موسـمية في فصل الشـتاء والربيع على أبعد تقدير بعد أن كانت ينابيع جارية طيلة السنة.

كل هـذا أدى إلى قيـام الفلسـطينيين باسـتخدام الميـاه القـذرة المهملة غير الصالحـة للاسـتخدام، لأنـه في العديد من الأوقـات يحدث تـسرب للمياه غير المعالجـة القادمـة مـن المسـتوطنات نحـو آبـار المزارعـين ونحـو الينابيع التي يستخدمها الفلسـطينيون في ري مزارعهـم، وإطفـاء ظمأ عطشـهم. في حين تمر خطوط المياه الصالحة التابعة لشركة ميكـروت الإسرائيلية من داخل بعض القرى الفلسـطينية، فيسمعون صوت مرورهـا لكنهم غير قادرين على الحصـول على رشـفة ماء منهـا دون مقابـل حيث يجـبرون عـلى شراء الماء من شركة ميكروت الإسرائيلية بأسعار باهظة الثمن مقارنة بالأسـعار زهيدة الثمن التي يدفعها سكان المستوطنات.

كمـا أن المسـتوطنين الذين يسـتغلون نحو ٢٧٠٠٠ دونم من الأراضي في وادي الأردن (هكتـار ٦٦٧٢) يسـتهلكون نحو ٤١ مليون مـتر مكعب من الماء في كل عام، ويسـتنزفون بصورة رئيسـة مصادر الميـاه الفلسـطينية، بالإضافة للقيـود المفروضـة عـلى وصـول الماء للفلسـطينيين من اجل فلاحة أرضهم. وبالمقابل فإن هؤلاء الفلسطينيين الذين يسـتغلون نحـو ٥٠٠٠٠ دونـم مـن أراضي الأغوار لا يستهلكون إلا نحو ٣٧ مليون متر مكعب من الماء كل عام. وما يستهلكه المستوطنون يزيد ست مرات عما يستهلكه الفلسطينيون حيث يقوم المستوطنون بسحب حوالي ١٧ ألف متر مكعب من المياه في الساعة.

ولم تكتف سلطات الاحتلال بالسيطرة عـلى الحصـة الفلسـطينية من حوض المياه في الأغـوار، بل قامت بالإعلان عن المنطقة المحاذيـة لنهر الأردن (المنطقة المعروفة باسـم الـزور) والتلال المطلة عليهـا منطقـة عسـكرية يحظـر على الفلسـطينيين الدخول إليهـا، مما أدى إلى حرمان جزء كبير من الفلسـطينيين مـن أراضيهم الزراعية الموجودة في تلك المنطقـة التي كان يجري ريها من مياه نهـر الأردن، كذلك هو الحال بالنسـبة للآبـار الارتوازية المنتشرة عـلى امتداد غـور الأردن البالـغ عددهـا ١٣٣ بئرا، حيث تمت السـيطرة التامـة عليها من قبـل الاحتلال وتم تجفيف قسـم كبير منها، ليس هذا فحسـب، بل يحظر على الفلسـطينيين مجـرد حفر بـئر ماء في الأغوار.

الجفتلك :
مثال حي على الاستنزاف الإسرائيلي الجائر لمياه الآبار

عمل الاحتلال الإسرائيلي في بداية عام ١٩٨٤م على مصادرة معظم مياه الينابيع المتدفقة في أراضي «الجفتلك» و«وادي الفارعة» لصالح المستوطنات القريبة، حيث كانت تلك المياه تجري ابتداء من منطقة وادي الفارعة مرورا بقرية عين شبلي، ومن ثم تجاه قرية «الجفتلك»، عبر ثلاث قنوات مائية، هي «أم حريره الفوقا» و«أم حريره التحتا» و«عين قراوة»، ومن ثم تتابع سيرها تجاه نهر الأردن. أما اليوم فلقد تم تجفيف معظمها عن طريق حفر آبار لتجميع الميـاه على عمق يزيد عن عمق الآبار الارتوازية في الجفتلك ومجاورة لها تماما، وذلك من خلال شركة «ميكروت» الإسرائيلية التي تحتكر لنفسها حق التنقيب عن المياه في منطقة الأغوار، وبالتالي لم يبق في قرية الجفتلك من مجموع الآبار الارتوازية سوى ١٢ بئراً ارتوازياً ذا ميـاه شحيحة مالحة تضخ من آبار قديمة بحاجة إلى صيانة، حيث تضخ بقوة ٣٠ كوباً/ ساعة، علما بأن هذه المياه المالحة لا تصلح على أي حال من الأحوال للاستهلاك الآدمي أو حتى لأنواع كثيرة من الزراعات في الجفتلك حيث كادت تنعدم زراعة الخضروات باختلاف أنواعها إضافة إلى الموز والحمضيات التي اشتهرت بها القرية. كما أثرت قلة الميـاه في قرية الجفتلك على حياة المواطنين في القرية أو على قطاع الزراعة والثروة الحيوانية فيها، والتي تعتبر المصدر الرئيس لدخل معظم سكان الجفتلك. هذا التأثير دفع كثيراً من العائلات البدوية للرحيـل ضمن هجرة عكسية من الجفتلك خصوصا إذا ما علمنـا انه بالإضـافة إلى السـكان المحليين كان يوجد ما يزيد عن ٢٠٠٠ مواطن من العائلات البدوية كانت في الماضي تقصد المنطقة لوفرة المياه والأراضي الزراعية، أما الآن فتشهد هجرة متسارعة بسبب الظروف القاسية وانعدام المياه والخدمات الأساسية فيها.

شهادات حية من مواطني الأغوار

شهادة حية: أحمد من عين الحلوة

كنا نعيش في المنطقة منذ عشرات السنين، ونزرع الحقل الذي يربط طرفي القرية، ماذا جرى لاحقاً، هو أن مستوطني مستعمرة مسيكوت بدأوا السيطرة على التلة ومنعونا تباعا من الوصول إلى الحقل، كما ان المستوطنين وخصيصا الشباب منهم، كانوا يعمدون سرقة مواشينا وجلبها لمستوطنتهم، وخاصة جمالنا التي تعتبر عظيمة الفائدة لنا، ومع أننا استطعنا استرداد ماشيتنا وجمالنا إلاّ ان أرضنا قد تمت السيطرة عليها من قبل المستوطنين، ثم جاء الجيش وأعلنها منطقة عسكرية مغلقة ومحمية طبيعية.

من حينها قلّت مصادر المياه فنفقت الكثير من الحيوانات، كما ان المياه التي كانت تزود الحقل قد تم السيطرة عليها من قبل المستوطنين، ما حدا بنا إلى إحضار المياه عبر صهاريج تكلفنا ٣٣٪ من دخلنا، والوضع يزداد سوءا تدريجياً، فبعد أن كنا نادرا ما نفتقد الماء قبل ثلاث سنوات. اليوم لا اعلم كم يمكننا ان ندفع ثمناً للمياه بسبب تلك الأسعار الباهظة.

شهادة حية: أيهم من رأس العوجا

على أعلى التلة يوجد خزان ماء كبير محاط بسياج من الأسلاك الشائكة، بحيث يمتص ماء القرية رويدا رويداً، كما جففت إسرائيل آبارنا الوفيرة عبر حفر آبار أعمق جذبت مياهنا الجوفية إليها، ما جعل منسوب المياه يصل إلى أدنى مستوياته. هذا الوادي كان يمد كل البدو القاطنين في أطراف محافظة أريحا بالمياه الوفيرة، ولكننا اليوم نتزود بصهاريج من المياه تكلفنا ٥٠ شيكل يومياً، ونستعمل المياه لجميع احتياجاتنا المنزلية، كما ان ماشيتي قد مرضت هذا العام بسبب التحول الكبير في كمية الماء التي كنت أزودها بها ، أنا اليوم اغرق في الديون وخرافي لا تباع لأنها نحيلة ومريضة.

شهادة حية: سمير من قرية عين البيضا

لم تعد قريتنا تستوعب عدد سكانها الحالي، وفي الفترة الأخيرة اضطررنا للبناء بشكل غير قانوني من اجل احتواء الزيادة السكانية الطبيعية لدينا، وكذلك الأمر في قرية بردلة المجاورة، جميعنا لديه عائلات تحاول البناء في المنطقة (جـ)، ولكن ما ان بدأوا البناء حتى قامت قوات الاحتلال بهدم أساسات بيوتهم، وان لم نجد حلا لتلك المشكلة سنواجه مصير قرية الزبيدات التي تعاني التخمة السكانية على مساحة صغيرة ما يعني سجنا كبيراً.

الاستنزاف الإسرائيلي لحوض نهر الأردن...تغيير في طبيعة المنطقة

وليـس ببعيـد عن الأغـوار، يشـكو اليوم حـوض نهـر الأردن مـن عمليـات النهب وتغيـير ملامحـه مـن قبـل الاحتـلال الإسرائيـلي، مـا قطّـع وصـال جريانـه الطبيعـي وأخذ يهدد بحيراتـه بالجفاف. وذلك بعـد أن كان مـن أكثر ميـاه العالم اختزانا للقيـم البيئية والتربوية والدينية، عدا عـن الطبيعة السـاحرة التي يتكامل فيهـا مع طوبرغرافية فلسـطين، الأردن، سـوريا ولبنـان، فيجعل «مربع الشـام» لوحـة آسرة من الغنى والجمـال والتنوع الحيوي.

نهر الأنبياء وشريان الأغوار يشكو الجفاف

حتى أواسـط السـتينيات، كان نحو مليار و٣٠٠ مليـون مـتر مكعب من الميـاه يصب سـنويا على طـول الجزء الجنوبي من النهر، في جريان سريع، علما بأن عـرض النهر كان يـتراوح بين ٤٠-٦٠ مـتراً. أما اليوم، فلا يصب في ذلك الجزء من النهر سـوى كميات هزيلة جدا من المياه، لا تتجاوز ٢٠ – ٤٠ مليـون مـتر مكعب، بينمـا يتراوح عرض النهـر بين نصف متر إلى سـتة أمتـار فقط! أي أن كميـات الميـاه التي كانـت تجري تاريخيا في النهـر انخفضت بنحو ٩٨٪. وحاليا، لا تتجـاوز الميـاه الطبيعية التي تصب في الجزء الجنوبي من النهـر ٢٪ من الميـاه التي كانـت تصب فيه في الماضي.

ومن المعروف أنه حتى عشـية إنشـاء ما يسـمى «الناقـل القطـري» الإسرائيلي عـام ١٩٦٤، كانت تصـب في نهـر الأردن كميات ضخمة مـن المياه، تكفي لتغطية جميع احتياجات الاستهلاك المنزلي والبسـتاني لجميع الفلسـطينيين والأردنيين معا. إلا أنه، لدى إنشاء ما يسمى «ناقل المياه القطري» أقامت إسرائيل سـدا لمنع تدفق مياه بحيرة طبرية في النهـر. ومن أصل ١,٣ مليـار متر مكعب مياه طبيعيـة كانـت تصب في الماضي عـلى طول الجزء الجنوبي من نهر الأردن، لا يصب فيه حاليا سوى ٧٠ مليون متر مكعـب فقط، علما بأن جزءا قليلا جـدا من هذه المياه تعـد طبيعية، وهي جلها مياه الأمطار الشتوية. والسـوائل الوحيدة التي تجري بشكل ثابت في النهر هي المياه العادمة الإسرائيلية غير المعالجة ومياه برك الأسـماك والمياه المرتجعة مـن الزراعـة. وتعـد التجمعـات الاسـتيطانية اليهودية في طبرية وغور الأردن وبيسـان من أكبر ملوثـي النهر، حيث تعمد هذه التجمعات إلى صب كميات هائلة من الميـاه العادمة غير المعالجة فيه. فحولته إلى مستنقع مائي خطر على الصحة العامة وملوث بالنيترات وبمسـتوى مرتفـع من بكتيريا الكوليفـورم (القولون)؛ مما يشـكل دلالة على أن الميـاه ملوثة بنسـبة عالية من المخلفـات البشرية والجراثيم المسـببة للأمراض، وذلـك بعد أن كان النهر، عبر العصور، من أكثر أنهر العـالم اختزانا للقيم التربوية والدينية والبيئية والسياحية.

وبالرغم من ذلك، لا يزال الحجاج المسيحيون يغطسون في النهر وتحديدا في الموقع المسمى «قصر اليهود» المحاذي لأريحا.

طبريا الشام هل ستلقى نفس مصير بحيرة الحولة؟

تنهب إسرائيل من مياه البحيرة مئات ملايين الأمتار المكعبة سنويا، وبالتالي تمنع تغذية نهر الأردن ومن ثم البحر الميت، حيث وصل مستواها، في تشرين الأول الماضي، إلى ٢١٤,٣٧ مترا تحت سطح البحر؛ أي نحو نصف متر فوق ما يعرف بالخط الأسود الذي يعد منسوب الحد الأدنى؛ علما بأنه في حال الوصول إلى هذا الحد يمنع بتاتا سحب المزيد من المياه، خوفا من حدوث ضرر بيئي غير قابل للإصلاح. ومع نهاية عام ٢٠٠٩ تبين أن بحيرة طبرية خسرت، خلال السنوات الخمس الجافة الماضية، نحو خمسة أمتار ونصف من منسوبها. وللمقارنة، في نيسان ٢٠٠٤، كان منسوب البحيرة ٢٠٨,٩ أمتار تحت سطح البحر.

إن انخفاض مستوى بحيرة طبريا مع السنوات، سيسبب تجاوز الخط الأحمر السفلي مقتربا من الخط الأسود. ووفقا للتوقعات، ستكون بحيرة طبريا في السنوات القادمة بين الخطوط الحمراء والسوداء. ويعتبر الخط الأسود خطا هيدرولوجيا، بمعنى أنه في حال هبوط مستوى البحيرة إلى ما دون الخط الأسود، فستنشأ عندئذ عمليات بيولوجية تتسبب في تدني جودة المياه، وفي حدوث ضرر غير قابل للإصلاح بمصدر المياه.

كما بدأت شركات إسرائيلية مؤخرا بتجفيف مقاطع من شواطئ بحيرة طبرية الجنوبية والشمالية التي تسيطر عليها تلك الشركات، وتقدر مساحتها بمئات الدونمات، بهدف إنشاء مرافق سياحية وفنادق، أو لأغراض أخرى تتعلق كما يبدو برفع سعر تلك المقاطع من الشاطئ لبيعها لاحقا. وتجري عمليات التجفيف بموافقة جميع الجهات الإسرائيلية الرسمية المعنية، وبما يتلائم مع مخطط بلدية طبرية لبناء المدينة، منذ نحو عشرين عاماً.

البحر الميت...كنز أسطوري مهدد بالضياع

وتطل منطقة أريحا على البحر الميت لكن تحرم إسرائيل الفلسطينيين من حقهم في المشاطأة على البحر، فلا يستطيعون رؤيته إلا من بعيد، وان استطاعوا الوصول لضفافه فهم معرضون للخطر بسبب الحفر الامتصاصية المنتشرة على امتداده.

وبالنسبة لواقع البحر الميت اليوم فتتحمل اسرائيل المسؤولية الكبرى في تدهور أوضاع البحر الميت، عبر ارتفاع نسبة الملوحة وبالتالي انخفاض الرطوبة النسبية فيه خلال الخمسين عاما الماضية، عندما قللت ورود الماء العذب إليه، كما أقامت ما يزيد على ١٨ مشروعا لتحويل مياه نهر الأردن إلى مشروعاتها الزراعية في صحراء النقب. وحولت الأودية الجارية التي تتجمع فيها مياه الأمطار وتجري باتجاه الميت إلى المناطق المحتلة، خصوصا إلى المستوطنات، وقد وصلت نسبة المياه المحجوزة والمحولة عن البحر الميت إلى حوالي ٩٠٪ من مصادره. كما حفرت إسرائيل ما يزيد على ١٠٠ بئر لسحب المياه الجوفية من المناطق القريبة التي تغذي أيضا البحر الميت بالمياه، إضافة إلى إقامة المصانع ومراكز استخراج الأملاح، وبخاصة البروميد، بصورة كبيرة، من البحر الميت.

وكما سبق وذكر فقد أنجزت إسرائيل حينئذٍ أحد أكبر مشاريعها المتمثل في تحويل مياه نهر الأردن، من خلال الناقل القطري للمياه الذي أُنشئ عام ١٩٦٤. ومن ثم بناء السدود على بحيرة طبرية، وبالتالي الحد من المياه المتدفقة إلى أسفل نهر الأردن ومن ثمّ إلى البحر الميت.

ويعد ذوبان الثلوج والتساقطات في سوريا من أهم المصادر المائية المغذية للبحر الميت؛ إذ تتدفق هذه المياه نحو الجنوب وصولا إلى نهر الأردن وبحيرة طبرية، مما يعمل على تعبئة المقطع الشمالي من البحر الميت، حيث يتم قياس مستوى البحر. ومنذ الخمسينيات، سدت إسرائيل جميع المصادر المائية المغذية للبحر الميت. كما أن مصانع البحر الميت الإسرائيلية التي تعمل منذ عشرات السنين وتضخ سنويا أكثر من ٢٥٠ مليون متر مكعب من الحوض الشمالي للبحر الميت، تعد مسؤولة أساسية عن التراجع السنوي في مستوى البحر الميت وبالتالي جفافه. وبسبب النهب الإسرائيلي لمياه البحر وروافده المغذية، فقد انفصل حوضاه الشمالي والجنوبي أحدهما عن الآخر، علما بأنه، حتى قبل عشرات السنين، كان الحوضان متصلين مائيا . ويتوقع الأخصائيون أن يواصل الحوض الشمالي انخفاضه بما معدله ١ – ١,٥ متر سنويا، بسبب الهبوط في كمية المياه المغذية له. وحتى آب الماضي بلغ مستوى البحر الميت ٤٢٣ مترا تحت سطح البحر، بينما كان ارتفاعه ٤١٣ مترا تحت سطح البحر قبل عشر سنوات، وتحديدا في آب ١٩٩٩، أي أن مستوى البحر انخفض بمقدار عشرة أمتار خلال السنوات العشر الأخيرة.

حنفية الماء الفلسطينية بقبضة الإسرائيليين

كما تنهب إسرائيل نحو ٨٠٪ (٤٥٣ مليون متر مكعب سنويا) من المياه الجوفية في الضفة الغربية، لتغطية نحو ٢٥٪ من استعمالات المياه في إسرائيل، تاركة ٢٠٪ فقط (١١٨ مليون متر مكعب سنويا) لتلبية جميع الاحتياجات المائية الفلسطينية. وبالطبع، يحرم الفلسطينيون من حقهم في استخدام ثروتهم المائية المتمثلة في نهر الأردن والتي كانوا يستخدمونها جزئيا قبل حزيران عام ١٩٦٧.

وحسب مصادر هيئة المياه الإسرائيلية لعام ٢٠٠٦، فإن ٤ ملايين فلسطيني في الضفة وقطاع وغزة يستخدمون نحو ٣٢٣ مليون متر مكعب سنويا من مصادرهم المائية، وذلك لتلبية الاحتياجات المنزلية والصناعية والزراعية. وفي المقابل، يستخدم نحو ٦ ملايين إسرائيلي حوالي ٢٠٠٩ مليون متر مكعب من المياه سنويا. وحسب نفس المصدر، يبلغ استهلاك الفرد الفلسطيني للمياه ٨٣ متراً مكعباً سنويا، مقابل نحو ٤٠٠ متر مكعب للفرد الإسرائيلي. أي إن استهلاك الفرد للمياه في إسرائيل أعلى بنحو ٤ – ٥ مرات من استهلاك الفرد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة. وحصة الفرد الفلسطيني لا تتجاوز ربع المعدل الموصى به من قبل منظمة الصحة العالمية.

وبالنسبة لإسرائيل، تشكل المياه الفلسطينية عنصرا أساسيا من عناصر «أمنها الاستراتيجي» ؛ وبالتالي فهي قد «توافق» على «زيادة حصة الفلسطينيين من المياه» ولكن «ليس على حساب أية نقطة ماء تسيطر عليها إسرائيل».

إضاءات سريعة على الانتهاكات الإسرائيلية في الأغوار، عامي ٢٠١٠-٢٠١١ نموذجاً

إخطارات الهدم في ٢٠١٠:

شهد عاما ٢٠١٠ و ٢٠١١ تضييقا غير مسبوق على المواطنين الفلسطينيين في غور الأردن من قبل سلطات الاحتلال. وتمثل ذلك من خلال ما تم رصده من إخطارات الهدم والإخلاء والإزالة، حيث رصد قرابة ٣٤٦ إخطار بالهدم والإزالة والإخلاء، كما شهد عام ٢٠١٠ أربع موجات هدم وإخلاء لمنشآت المواطنين الفلسطينيين في غور الأردن. وقد طالت عمليات الهدم ٢٠٥ منزلا وحظيرة ماشية .

دائرة الاستهداف:

اتسع الاستهداف الإسرائيلي في الأغوار ليطال التجمعات الفلسطينية في العام ٢٠١٠ وحتى أواخر نيسان العام ٢٠١١ بحيث طال جميع القرى والخرب والتجمعات العشوائية في مناطق جـ دون استثناء، ففي الوقت الذي استمرت فيه عمليات الاستهداف لتجمعات سهل البقيعة إلى الشرق من بلدة طمون ووادي المالح في أغوار محافظة طوباس، نجد أن الاستهداف من قبل الاحتلال اتسع ليطال ليس أفراداً فحسب بل تجمعات بالكامل، ومن ابرز التجمعات المستهدفة:

تجمعات وادي المالح، خربة برزا جنوب محافظة طوباس، تجمع الرأس الأحمر لمربي الماشية إلى الشرق من طمون في محافظة طوباس، تجمع أبو العجاج بالقرب من قرية الجفتلك في محافظة أريحا.

التحكم الديمغرافي:

تمكنت سلطات الاحتلال الإسرائيلي من خلال عمليات الهدم والملاحقة وتضييق المساحات الرعوية في غور الأردن من إيقاف النمو الديمغرافي إن لم يكن شله في ما يقارب ٢٧ تجمعا سكانيا فلسطينيا في الأغوار مقارنة بعمليات التوسعة لما يقرب ٣١ مستوطنة. وقد سعت دولة الاحتلال إلى ذلك من خلال إحداث خلل ديمغرافي مفتعل في تركيبة المجتمع الفلسطيني عن طريق زيادة مساحة ومستوطني غور

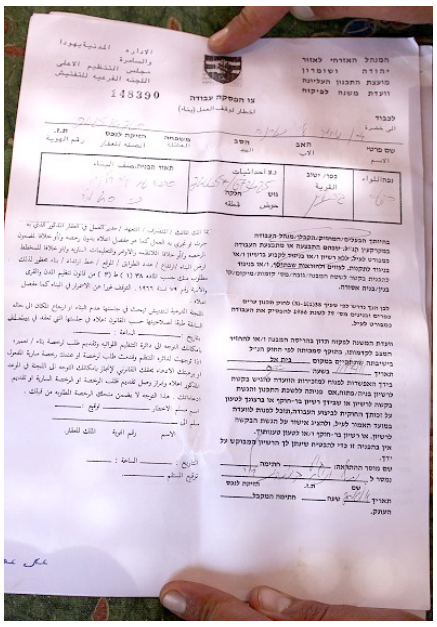

الأردن على حساب الأراضي والسكان الفلسطينيين. ويتضح ذلك فعلا من خلال عمليات المصادرة للأرض في المنطقة سنويا والتي وصلت في العام ٢٠١٠ إلى مصادرة ٢٦٥ دونم من أراضي الفلسطينيين وتوسعة مستوطنة مسكيوت ٥ مرات في ذات العام مقابل عمليات ترحيل وهدم وتضييق للفلسطينيين في المنطقة.

انتهاكات واعتداءات المستوطنين:

استولى مستوطنو غور الأردن في عام ٢٠١٠ على ٢٦٥ دونم من الأراضي الفلسطينية في المنطقة. ففي ٩ تشرين ثاني ٢٠١٠ استولى مستوطنو مسكيوت على ٢٠٠ دونم من أراضي عين الحلوة شرق مدينة طوباس لغرض التوسعة. وفي ٣١ تشرين أول ٢٠١٠ استولى مستوطنو مسواه على ٣٠ دونم من أراضي تجمع أبو العجاج بالقرب من قرية الجفتلك في محافظة أريحا. وفي التاسع والعشرين من كانون الأول استولى مستوطنو روتم على ٣٥ دونم من أراضي المواطنين الفلسطينيين في قرية الفارسية بمحافظة طوباس.

القطاعان الحيواني والزراعي ضحية الاحتلال في الأغوار

تراجع فئة مربي الثروة الحيوانية

كانت منطقة غور الأردن من المناطق الفلسطينية التي تعد موئلا طبيعيا لمربي الثروة الحيوانية يقصدها الرعاة ومربي الثروة الحيوانية من جنوب فلسطين سنويا. لكن ساهم استهداف الاحتلال للمنطقة بتراجع أعداد الوافدين للمنطقة نتيجة عمليات الملاحقة بالدرجة الأولى وتراجع المساحات الرعوية المصادرة لأغراض استيطانية وعسكرية، وعزل مصادر المياه ما تسبب بتراجع فئة مربي الثروة الحيوانية وبالتالي تراجع أعدادها .

وقد تسبب استهداف الاحتلال الإسرائيلي للرعاة والمراعي الطبيعية بالتراجع التدريجي للمساحات الرعوية المستغلة في غور الأردن وبالتالي تراجع أعداد الثروة الحيوانية في المنطقة نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج نظرا لاعتماد مربي الثروة الحيوانية على الأعلاف في كثير من الأحيان كبديل للمراعي الطبيعية المغلقة أو المتعذر الوصول إليها. ففي محافظة أريحا تراجعت أعداد الثروة الحيوانية من ٧٠٠٠٠ رأس من الأغنام والماعز في العام ٢٠٠٠ إلى حوالي ٥٠٠٠٠ رأس حاليا. أما في سهل البقيعة الأكثر نشاطا في تربية الثروة الحيوانية في أغوار محافظة طوباس تراجعت أعداد الثروة الحيوانية من ٤٠٠٠٠ رأس في العام ٢٠٠٠ إلى ما يقرب ١٥٠٠٠ رأس حتى العام ٢٠١٠.

أسباب تراجع تربية الماشية:

-وفق دراسة شريدة ٢٠١٠ (الأغوار في مهب التسريب) ، فقد ساهم الاستيطان بشكل رئيس بمحدودية المناطق الرعوية بسهل البقيعة وانحسارها بمساحات مصادرة ضيقة بلغت ٥ آلاف دونم بعد أن كانت حوالي ٢٠ ألف دونم رعوي يضاف إليها مساحات رعوية مترامية تصل للحدود الأردنية، وقد استهدفت المنطقة بهجمة استيطانية مطلع السبعينات من القرن الماضي حين أنشيء على أراضي سهل البقيعة ٣ مستوطنات زراعية في المنطقة في العام ١٩٧٢ هي مستوطنة بقعوت -نسبة إلى المكان المستهدف- وأرجمان والحديدية «روعي»، وفي العام ١٩٧٨ تم إنشاء مستوطنة الحمرا.

-المواقع العسكرية والتدريب الحي: بلغ إجمالي المساحات الرعوية المصادرة من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي لغرض إنشاء مواقع عسكرية وميادين مفتوحة تتبع لها لغرض الرماية والتدريب الحي حوالي ٥٠٠٠ دونم، وكان لعمليات المصادرة هذه والإعلان عن مساحات ملحقة كمناطق عسكرية مغلقة أسوأ الأثر على تربية الماشية التي تراجعت من ٤٠ ألف رأس إلى ١٥ ألف رأس، وكل ذلك نتيجة الإجراءات القمعية التي مارسها جنود الاحتلال بحق الرعاة ومربي الثروة الحيوانية سواء من مصادرة الأراضي الرعوية أو نتيجة ملاحقة الرعاة وهدم منشآتهم السكنية وحظائر الماشية ما دفع قسم كبير منهم لهجرة المنطقة والمهنة وقسم محدود هجر الأرض وبحث عن بيئة رعوية أكثر أمنا من التي يعيش.

-خندق الفصل: توالت عمليات المصادرة والتضييق على الرعاة ومربي الثروة الحيوانية في سهل البقيعة وصولا للعام ٢٠٠٠ حين شقت آليات الاحتلال خندقا بعرض سهل البقيعة عازلة ٤٠ ألف دونم من مساحته الإجمالية المقدرة بحوالي ٦٠ ألف دونم خلف الخندق بطول ٢ كلم وعرض ٤ متر وعمق ٤ متر كذلك ما اضطر مئات الرعاة في المنطقة لهجرة المنطقة مع عشرات الآلاف من ماشيتهم ما كان له أسوأ الأثر على مهنة تربية الماشية في المنطقة.

التدمير الإسرائيلي المنظم للإنتاج الزراعي في الأغوار الفلسطينية

استطاعت سلطات الاحتلال ربط دورة الحياة في التجمعات الفلسطينية بوجود المستوطنات من خلال عزل المنطقة عن محيطها الفلسطيني، ومن خلال العمالة الزراعية تحديدا بعد أن أعاقت عمليات الإنتاج الزراعي لدى مزارعي غور الأردن. وعمل الاحتلال على توزيع مهام التضييق والتخريب بين المستوطنين الذين عملوا على مهاجمة وإتلاف الحقول الزراعية للمواطنين، والحواجز العسكرية وعمليات الملاحقة التي عرقلت تسويق الناتج الزراعي وسعت إلى تفريغ المنطقة من قاطنيها عبر إجراءات عدة. وقد كان لهذه الإجراءات أن لجمت عمليات التنمية في ٩٥٪ من مناطق جـ في غور الأردن واقتصرت على الصمود لتقليل فاتورة الخسائر قدر الإمكان من اعتداءات الاحتلال في المنطقة.

ومن المعروف أن ما تنتجه الأغوار حوالي ٥٠٪ من مساحة المزروعات المروية التي تزرع في الضفة الغربية، كما يشكل إنتاجها ٦٠٪ من ناتج خضروات الضفة و٤٠٪ من محصول الحمضيات و١٠٠٪ من إنتاج الموز.

وقد تمكنت السلطات الإسرائيلية منذ بداية احتلالها لأراضي الضفة الغربية عام ٦٧ من إيقاف النمو الديمغرافي وإعاقة التنمية الاقتصادية في ما يقارب ٢٤ تجمعا سكانيا فلسطينيا في الأغوار مقارنة بعمليات التوسعة والتنمية لما يقرب ٣١ مستوطنة زراعية وصناعية.

وبحسب اتفاقيات أوسلو عام ١٩٩٣ مُنِح للاحتلال شرعية بسط نفوذه في مناطق جـ، حيث يحق للاحتلال فرض سيادته الكاملة عليها، وهذا الواقع موجود في معظم الأراضي السهلية والغورية، مما يهدد الاقتصاد الزراعي الفلسطيني بشكل كبير، ويحوّل الضفة الغربية إلى كيان يعتمد على الاحتلال في توفير احتياجاته الغذائية.

واستطاعت قوات الاحتلال أيضاً ربط دورة الحياة في التجمعات الفلسطينية بوجود المستوطنات من خلال عزل المنطقة عن محيطها الفلسطيني، ومن خلال العمالة الزراعية تحديدا بعد أن أعاقت عمليات الإنتاج الزراعي من خلال توزيع مهام التضييق والتخريب بين المستوطنين الذين عملوا على مهاجمة وإتلاف الحقول الزراعية للمواطنين، والحواجز العسكرية التي عرقلت تسويق الناتج الزراعي وسعت إلى تفريغ المنطقة من قاطنيها عبر إجراءات عدة.

كثير من المعيقات دفعت الشباب الفلسطيني في الأغوار والمناطق الشفا غورية إلى الإحباط والعجز عن مجاراة آبائهم في عنادهم لمواصلة زراعة أراضيهم، واستعاض الغالبية منهم عن ذلك بالعمل في المستوطنات المحاذية نتيجة عدم الجدوى الاقتصادية للناتج الزراعي في السوق الفلسطينية المفتوحة على المنتجات الإسرائيلية المنافسة في النوعية والسعر، وسيطرة الإسرائيليين على مصادر المياه واعتماد المزارعين على المياه المشتراة من شركة ميكروت الإسرائيلية بأسعار باهظة.

كما كان للعراقيل التي تضعها سلطات الاحتلال على تسويق الناتج الزراعي من خلال الحواجز العسكرية أثر سلبي، بحيث عزلت المنطقة كليا عن محيطها الفلسطيني وربط الدخول إليها بتصاريح خاصة لغير حملة البطاقات الشخصية المحددة مكان إقامتهم بغير قرى الأغوار. وكانت سلطات الاحتلال قد عملت على فصل الأغوار عن محيطها الفلسطيني فصلا كليا أعقاب انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠ من خلال عشرات الحواجز الثابتة والعشوائية وعرقلت وصول المواطنين الفلسطينيين من المزارعين والعمال والراغبين في الوصول إلى المنطقة.

وتتمثل العراقيل على حاجزي الحمرا وتياسير العسكريين بحجز الشاحنات التي تقل لصناديق الخضار تصل أحيانا لساعات تحت أشعة الشمس الحارقة ما يؤثر على جودة المنتج وبالتالي على قيمتها التنافسية في السوق التي تؤدي إلى بيعها بأسعار رخيصة جدا.

أما أبرز المشاكل المتعلقة بتسويق الناتج لإسرائيل عن طريق معبري الجلمة وبيسان فهي تتعلق بفحص السمية للمنتجات الزراعية والتي على ضوئها تمنح الأذون لتسويق الناتج الزراعي لإسرائيل، وهو ما يعتبره الجانب الفلسطيني ذريعة وحجة لإعاقة التسويق داخل إسرائيل خاصة وأن إجراءات الفحوص تتشدد على المنتجات المتوافرة في إسرائيل ويكون هناك تساهل وعدم تشديد في المنتجات التي يعاني منها السوق الإسرائيلي نقص في مواسم أو ظروف معينة.

كل هذه المعيقات نتج عنها اقتصار التسويق على السوق المحلية والإسرائيلية في بعض الأحيان، مع تعذر تسويق الناتج الزراعي للأسواق الخارجية لسيطرة إسرائيل على المعابر. أضف إلى ذلك قلة التوعية والإرشاد وتوجيه الزراعة نحو أصناف محسنة وذات كفاءة اقتصادية.

كما كان لعدم توافر شركات تسويق واعتماد المزارعين على تجار ووسطاء فلسطينيين وإسرائيليين، خاصة لتسويق الناتج داخل الأراضي الإسرائيلية، وما يترتب على ذلك من عمليات تحايل واستغلال، أثر سلبي تمثل في تذبذب الأسعار وتدنيها نتيجة الشحن العشوائي وسلوك الطرق الإلتفافية لتجنب الحواجز العسكرية، إضافة إلى إغلاق الأسواق الرئيسة بسبب الحواجز والإغلاقات المستمرة للمدن الفلسطينية وارتفاع أجور النقل وما يترتب على ذلك من قلة الجودة المؤدية إلى تدني الأسعار.

نموذج حي:

خربة الطويل مهددة بتلاشي طابعها الزراعي بفعل الاحتلال الإسرائيلي

على امتداد الأراضي الشفاغورية جنوب شرق بلدة عقربا، حيث تقع خربة الطويل بالقرب من نابلس، تلك الخربة التي كانت مأهولة على مر العصور والأزمنة بمختلف الحضارات القديمة، وكانت قديماً تزرع بالسمسم والذرة الصفراء. وكانت تبيع من ناتجها وتصدره إلى اغلب المدن والقرى في فلسطين. ولكن كانت المستوطنات الإسرائيلية أحد الطرق التي استخدمها الاحتلال في سرقة الأرض، حيث ابتلعت سبعة آلاف دونم من أراضي الخربة، من خلال إقامة عشر مستوطنات زراعية وسكنية وعسكرية على أراضي الخربة.

وقد أثّرت عملية سرقة الأرض على التنوع الحيوي الفريد في المنطقة، خاصة التنوع الفريد لنباتات الزينة في المنطقة وكذلك الطيور البرية الذي يتهدده الانقراض نتيجة تحويل قسم كبير من خربة الطويل إلى قواعد عسكرية، ومعسكرات لدبابات الاحتلال الإسرائيلي.

ري المحاصيل بالمياه العادمة...
خطر حقيقي يهدد الأغوار الوسطى

(المصدر مجلة آفاق البيئة والتنمية، أيار ٢٠١١، العدد٣٥) باتت ظاهرة ري المزروعات الحقلية المكشوفة بمياه المجاري غير المعالجة، أمراً خطيراً ومقلقا بصفته أحد الظواهر البيئية الخطرة المنتشرة خاصة في مناطق الأغوار الوسطى، والتي تضم قرى العقربانية، النصارية، بيت حسن وعين شبلي بالإضافة إلى الجفتلك، لما لهذه الملوثات من تأثير سلبي ليس على صحة الإنسان فحسب، بل أيضاً تلويث التربة والغطاء النباتي وتحويل المنطقة إلى منكوبة صحيا.

لكن بالتوازي مع المساحات الواسعة للأراضي الزراعية، تكمن هناك مشكلة نقص المياه في المنطقة، فعلى الرغم من وجود ٢٤ بئراً ارتوازيا، تُضخّ مياه شحيحة بقوة ٥٠ كوب/ ساعة، بالإضافة إلى التكلفة العالية في ثمن شراء المياه عبر صهاريج خاصة، والتي تصل إلى حد ٥٠ شيكل/ تنك سعة ٤ كوب، إلا أن هذا بدوره، دفع الكثير من المزارعين في المنطقة إلى الاعتماد على مياه الصرف الصحي، التي تنطلق من مدينة نابلس دون معالجة، والتي تتكون من مياه الصرف المنزلية، والمياه العادمة التي تخلفها عددٌ من المصانع في مدينة نابلس، والتي تسير بعد ذلك باتجاه وادي الباذان، لتصب في مياه الينابيع العذبة في نقطة "جسر الملاكي"، ثم تواصل سيرها بعد اختلاطها عبر وادي الفارعة، لتكمل طريقها باتجاه أراضي قرية العقربانية وقرية النصارية.

كما أن اثر مياه الصرف الصحي غير المعالجة التي تنساب في وادي الفارعة، لم تقتصر فقط على قطاع الزراعة والصحة بل تعداه ليطال الجوانب البيئية في المنطقة، وذلك من خلال المكونات التي تحتويها تلك المياه العادمة غير المعالجة الصادرة عن بعض المصانع في مدينة نابلس، ما يؤدي ذلك إلى تسمم التربة بالإضافة إلى تحويل المنطقة إلى مستنقع للحشرات والقوارض، ناهيك عن انتشار الأمراض الجلدية في المنطقة.

الانتهاكات البيئية في الأغوار

مكب توران الاستيطاني في الجفتلك:

لمحة عامة: هو مكب للنفايات الصلبة والعادمة تم نقله من العفولة داخل الخط الأخضر إلى أراضي الفلسطينيين المصادرة قرب قرية الجفتلك في غور الأردن، وشيد المكب على مساحة ٤٠٠ دونم لمعالجة نفايات ٣١ مستوطنة جاثمة على أراضي غور الأردن، ويشرف على إدارة المكب شركتين إسرائيليتين خاصتين أحدهما خاصة بعملية جمع النفايات من منازل المستوطنين والثانية لإدارة المكب واستغلاله لأغراض تجارية.

عبر استغلال المخلفات الزراعية ل ٣١ مستوطنة في أراضي غور الأردن بعد خلطها مع مخلفات البشر وردها للمستوطنات لاستخدامات زراعية. كذلك تمكنت ذات الشركة من استغلال المياه العادمة لاستخراج الغاز وبثه في الهواء في هذه المرحلة كون الكمية المستخرجة لا تغطي عملية الإنتاج في حال استدعى الأمر استحضار المعدات والآليات اللازمة لهذا الغرض.

الأضرار البيئية: شكل المكب الواقع بالقرب من التجمعات الفلسطينية وتحديدا قرية الجفتلك مكرهة صحية بفعل الروائح المنبعثة منه تحديدا في فصل الصيف، وغير ذلك هناك قسم من المادة المعالجة من مياه المجاري والتي لا تتبخر على الحرارة المرتفعة لغور الأردن تجمع في حاويات ويتم التخلص منها قرب نهر الأردن مما يسهل التأثر سلبا لمياهه خاصة في فصل الشتاء نظرا لإمكانية الاختلاط بفعل السيول والمياه الجارية. ولعل أبرز الأخطار البيئية لمكب توران هو تأثير عصارة المياه العادمة وإمكانية تسربها للحوض المائي في المنطقة والقلق من تأثيراتها المتراكمة على المدى البعيد، رغم تأكيد الجانب الإسرائيلي لمصدر رسمي فلسطيني أن المكب أنشئ على تربة صماء غير مسربة للمياه وبالتالي -حسب الإدعاء الإسرائيلي- المياه العادمة تستقر في الطبقات العليا لأرض المكب، وهو ما لا يمكن تأكيده أو نفيه حسب مدير زراعة أريحا عمر بشارات.

الأضرار البيئية الناجمة عن مصانع الخان الأحمر:

لمحة عامة: هو ثاني أكبر منطقة صناعية إسرائيلية على الأراضي الفلسطينية بعد مجمع بركان الاستيطاني في سلفيت. وقد عمل الاحتلال على تحويلها من موقع عسكري عام ١٩٧٤ إلى مستوطنة صناعية متخصصة بالصناعات الثقيلة. وتقع المستوطنة على طريق القدس أريحا على أراضي العيزرية وأبو ديس والعبيدية وسلوان والعيسوية. وتبلغ المساحة المصادرة التي أنشئت عليها المستوطنة ٧٢١٢ دونم، منها ٣١١٢ عمراني و ٤١٠٠ دونم المساحة المستغلة لأغراض صناعية.

الأضرار البيئية: لعل أكثر الأضرار البيئية الناتجة عن الخان الأحمر هي ما تبثه مصانع البلاستيك والألمنيوم والمطاط والجلود من مواد كيماوية بالغة الضرر وتأثيراتها التي تتجاوز العاملين الفلسطينيين في المصانع المشار إليها بل تطال الغازات الكيماوية المبثوثة منها المواطنين الفلسطينيين في المنطقة ككل. ولعل أبرز المواد المبثوثة من مصانع الخان الأحمر الأرزنون والرصاص المنبعث من الصناعات المعدنية وتحديدا مصنعي إكستال وواتيروم لصهر الألمنيوم وأثرها المباشر في التسبب بفقر الدم واللوكيميا والفشل الكلوي. إضافة إلى الزرنيخ المنبعث من مصنع المطاط والجلود وأثره في التسبب باللوكيميا والربو. كذلك النيكل المبثوث من مصنع المعدات البلاستيكية وأثره على الجهاز الهضمي.

المبيدات الزراعية:

لمحة عامة: تعد المبيدات الزراعية المستخدمة في غور الأردن من أكثر العوامل المؤثرة على البيئة وصحة الأفراد في المنطقة، ويبرز أثرها البالغ نتيجة اعتماد السكان على الزراعة كمصدر دخل بالدرجة الأولى والعمالة الزراعية في المستوطنات الزراعية الجاثمة على أراضي المنطقة ثانيا. حيث هناك حوالي ٥٠٠٠٠ دونم مستغلة لأغراض زراعية في غور الأردن يعمل بها عشرات الأسر الفلسطينية، إضافة إلى حوالي ١٨٠٠ عامل وعاملة من المنطقة يعملون في مستوطنات غور الأردن الزراعية، وهذا يجعل من المزارعين والعاملين في مستوطنات غور الأردن عرضة لمؤثرات المبيدات الزراعية المستخدمة.

عوامل الضرر: لقد كان لانعدام المتابعة من قبل الجهات المعنية في غور الأردن الذي يقع ٩٥٪ من أراضيه في مناطق جـ التي تخضع للسيطرة الإسرائيلية أن عجزت من رقابة ومتابعة قائمة المبيدات الزراعية المسموح بها في أراضي السلطة الوطنية، وهي محددة بحوالي ٢٥٠ مادة فعالة مسموح استخدامها كمبيدات زراعية في الأراضي الفلسطينية، بينما المسموح به لاستخدامات زراعية إسرائيلياً ٤٥٠ مادة فعالة. ولقد كان لغياب الرقابة أن عمل المزارعون على استخدام مبيدات من المستوطنات تكون أكثر سمية على المزارع والمستهلك ما دفع وزارة الزراعة الفلسطينية بحصر المبيدات المسموح بها ب ٢٥٠ مبيد زراعي .

الأثر: انعكست استخدامات المبيدات الزراعية على صحة الأفراد في المنطقة من خلال تسجيل وفيات السرطان نتيجة تراكم السموم والتي وثقت في محافظة طوباس في العام ٢٠٠٩ كأعلى نسبة في محافظات الضفة الغربية بواقع ١٧,٢٪ من إجمالي الوفيات. وسجلت محافظة أريحا نسب مرتفعة بواقع ١٠,١٪ وفيات سرطان من إجمالي الوفيات في العام ٢٠٠٩. وقد كان لوعي المزارعين في غور الأردن واستخدام المبيدات الأقل سمية واستخدام التركيز الصحيح للمبيدات واستخدام بدائل للمبيدات الكيماوية أن تراجعت نسبة وفيات السرطان في أريحا وطوباس في العام ٢٠١٠ لصالح بيت لحم أولا والقدس ثانيا وجاءت طوباس ثالثا بواقع ١١,٩٪ وفيات سرطان من إجمالي الوفيات في العام ٢٠١٠، وتراجعت أريحا بواقع ٦,١٪.

رأي خبير:

المهندس الزراعي محمد صوافطه

(مجلة آفاق البيئة والتنمية، شباط ٢٠١١، العدد ٣٢) هناك العديد من المبيدات الخطرة تم الكشف عنها خلال عملي الميداني في الأغوار الشمالية حيث تستخدم على مستوى واسع في مكافحة الحشرات، وتباع تحت مسميات تجارية مختلفة على الرغم من أن وزارة الزراعة حرمت الاتجار بها وتداولها، حيث تشترك هذه المبيدات بوجود المواد الفعالة والممنوعة دوليا، ويتم بيعها بواسطة التجار الإسرائيليين لتنتقل إلى التجار الفلسطينيين ومن ثم إلى المزارع الفلسطيني، ويتم تسويقها على اعتبار أنها مبيدات فعالة رخيصة الثمن لتقع بين يدي المزارع الذي لا يدرك حجم الكارثة المتوقعة من جراء استخدام تلك المبيدات سواء على صحة الإنسان أو على التنوع الحيوي في المنطقة».

رأي خبير

المهندس صادق عودة ، الإغاثة الزراعية والتنمية الريفية في قلقيلية

(مجلة آفاق البيئة والتنمية، شباط ٢٠١١، العدد ٣٢) «إن مخاطر هذه المبيدات تصل إلى أي إنسان حتى لو كان في بيته طالما أنها استخدمت في رش الخضراوات وأشجار الفاكهة والحبوب وغيرها من المأكولات التي يمكن أن يتناولها أي فرد وهو لا يعرف أنها سامة، بالإضافة إلى محاصيل الأعلاف، حيث أنه إذا تم رشها، وأكلها الحيوان فإن اللبن والجبن واللحوم تحتوي تباعاً على سم المبيدات وهنا يكمن الخطر، كما أن تراكم متبقيات المبيدات يؤدي إلى تضخم في الكبد واضطرابات في وظائفه، وظهور أعراض تصلب الشرايين واضطرابات الأعصاب الطرفية المتعددة، مع حدوث اضطراب في كهرباء الدماغ، إضافة إلى ازدياد حالات سرطان القولون والكبد في الأعمار الصغيرة تحت سن الثلاثين، بالإضافة إلى سرطانات الجلد والرئة.

شهادة حية:

عزام ، حسبة خضار أريحا

(مجلة آفاق البيئة والتنمية، تشرين ثاني ٢٠١١، العدد أربعون) «للأسف الشديد لا يوجد أي نوع من الرقابة على المنتجات وجودتها ومتبقيات الكيماويات فيها، فالرقابة على هذه المنتجات معدومة، ولا يوجد حتى شخص واحد مسؤول لأخذ العينات العشوائية من هذه المنتجات وفحصها قبل بيعها واستهلاكها من قبل المستهلك الفلسطيني. ولكن الوضع بالنسبة للمنتجات التي تصدّر إلى إسرائيل مختلف. فالإسرائيليون يطلبون عينيات عشوائية من المنتجات قبل شرائها، وبعد التأكد من صلاحيتها واحتوائها على نسب مقبولة من متبقيات المبيدات الكيماوية، يتم تزويد البائع بقسيمة (label) تحتوي على اسم ورقم هوية المزارع الذي قام بإنتاج هذه الخضروات والفواكه للتحقق من مصدرها. ويتم تصدير المحاصيل التي تتوافق مع المعايير المطلوبة فقط للإسرائيليين، وأما الباقي فيخلط مع سائر الخضراوات والفواكه ويباع في سوقنا المحلي".

الأغوار تئن من الألغام

تنتشر الألغام الأرضية الإسرائيلية في مختلف أنحاء فلسطين والجولان المحتل. وتقول مصادر الجيش الإسرائيلي بأن نحو مائتي ألف دونم في فلسطين التاريخية ملوثة بالألغام. وتشمل هذه المساحات عشرات المحميات الطبيعية ومصادر المياه. وفي كل عام، تزداد مساحات الأراضي التي تحوي ألغاما بسبب الفيضانات والسيول. فالعديد من مناطق وطرق التنزه تلاصق حقول الألغام. وتعد مناطق الأغوار الفلسطينية والجولان (بما في ذلك مناطق بانياس والحمة السورية) ومنطقة اللطرون، من أكثر المناطق التي تنتشر فيها الألغام.

وتعتبر المواقع والقواعد العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية، عاملا هاما من عوامل تلويث البيئة الفلسطينية وقتل وجرح المواطنين الفلسطينيين، وذلك بسبب ما تنتجه التدريبات العسكرية من مخلفات حربية مسيئة للبيئة وللإنسان الفلسطيني، كما الحال في النقاط العسكرية في مدينة الخليل التي تسبب مكاره صحية وبيئية للمواطنين هناك. بل، وبسبب انفجار مخلفات الجيش الإسرائيلي وألغامه وأجسامه المشبوهة في البيئة الفلسطينية، وبجوار التجمعات السكانية، فقد قتل وجرح العديد من المدنيين الفلسطينيين وغالبيتهم من الأطفال.

ومنذ احتلالها الضفة الغربية وقطاع غزة، زرعت إسرائيل، بذريعة "الأمن"، العديد من حقول الألغام الأرضية (نحو ٥١ حقل ألغام)، وبخاصة في مناطق الأغوار وشمال وجنوب الضفة الغربية، وفي المناطق المحاذية لما يسمى "الخط الأخضر"، وحول المستعمرات؛ فضلا عن إغلاق مساحات واسعة من أراضي الضفة وتنفيذ التدريبات والمناورات العسكرية فيها، وبالتالي ترك كميات كبيرة من المخلفات العسكرية التي تهدد البيئة والإنسان الفلسطينيين.

كما زرعت إسرائيل آلاف الدونمات الزراعية والمراعي المحاذية للتجمعات السكنية البدوية في الأغوار بالألغام الأرضية، وأعلنت عن مساحات واسعة بأنها مناطق عسكرية مغلقة؛ بما في ذلك المناطق التي تحوي الألغام الأرضية أو المخصصة للتدريب العسكري. وتقدر نسبة المناطق العسكرية بنحو نصف مساحة الأغوار الفلسطينية، علما بأن مساحة الأخيرة نحو ٣٣٪ من مساحة الضفة الغربية.

وحاليا، يوجد العديد من حقول الألغام في الأغوار؛ ولا يعرف بالتحديد أماكنها وأنواعها، وغالبا في أراضٍ مفتوحة وغير مسيجة، ودون لافتات تحذيرية. كما أن الجيش الإسرائيلي يعتبر خرائط انتشار الألغام من الأسرار العسكرية.

يذكر أن إسرائيل لا تلتزم بالمواثيق والقوانين الدولية التي تدعو إلى الحد من انتشار الألغام، بل إنها ترفض مجرد تزويد الجهات الدولية المختصة بخرائط تبين موقع الألغام ، فهي لم تكشف عن مكان وجود جميع الألغام الأرضية في الضفة الغربية والجولان، ولم تقم بتعيين أو مراقبة حقول الألغام المعروفة، رغم أنها إحدى الدول المشاركة في البروتوكول الثاني الأصلي للمعاهدة الملحقة باتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر لعام ١٩٩٥. ووفقا لهذا البروتوكول، يجب على إسرائيل حماية السكان المدنيين من آثار الألغام التي تزرعها، بالإضافة إلى تعيين ومراقبة المناطق الملغومة المعروفة.

قراءة في كتاب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول محافظة أريحا والأغوار

استثناء البيانات الإحصائية للأبعاد السياسية والمحافظات الشمالية

صدر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني كتاب بعنوان «محافظة أريحا والأغوار» وذلك بتاريخ تشرين الأول ٢٠١٠، حيث استعرض كافة البيانات الإحصائية حول مرافق الحياة المختلفة في المحافظة لكنه استثنى محافظة طوباس من التغطية، مع العلم أن تجمعات غور الأردن تتبع إداريا لثلاث محافظات فلسطينية، هي أريحا "الأغوار الجنوبية" ومحافظة نابلس "الأغوار الوسطى" ومحافظة طوباس "الأغوار الشمالية".

كما ابتعد عن الجانب التحليلي أو محاولة ربط دلائل الإحصاء بالجوانب السياسية ممثلة بالاحتلال ومعيقاته على مختلف جوانب الحياة الفلسطينية. وقد جاءت البيانات الإحصائية مرفقة بالجداول والخرائط التوضيحية حول المواضيع التالية: المناخ، مساحة المحافظة، التجمعات السكانية في المحافظة، عدد السكان، النشاط الاقتصادي، الأوضاع الديمغرافية، السكان، الصحة، القوى العاملة، التعليم، الأوضاع الجغرافية، الأراضي والنشاط الزراعي، المساكن، رخص الأبنية، النفايات والماء والكهرباء، الأوضاع الاقتصادية، النقل، النشاط الفندقي والتجارة الخارجية.

مدينة القمر وما حولها ... حقائق وأرقام

وللتعريف بداية عن مادة البحث المستهدفة، فقد عرّف الكتاب مدينة أريحا والأغوار حيث تقع في الطرف الغربي لغور الأردن أو ما يعرف بغور أريحا، وهي أقرب للحافة الجبلية لوادي الأردن الانهدامي، منها إلى نهر الأردن، حيث تقع عند خط الانقطاع بين البيئة الجبلية إلى الغرب والبيئة الغورية في الشرق، وهي بذلك نقطة عبور هامة منذ القدم للقوافل التجارية والغزوات الحربية التي كانت تتجه غربًا نحو القدس وشرقًا نحو عمان، وهي أيضا الممر الغربي لنهر الأردن والبحر الميت، يمر منها الحجاج المسيحيون القادمون من القدس في طريقهم إلى نهر الأردن والبحر الميت، من جهة أخرى، كانت أريحا البوابة الشرقية لفلسطين، عبرتها كثير من الجماعات البشرية المهاجرة إلى فلسطين على مدى العصور، وتنخفض عن سطح البحر نحو ٢٧٦ م. وقد سميت بأريحا نسبة إلى أريحا بن مالك بن أرنخشد بن سام بن نوح عليه السلام، وهذا يدل على أن أصل التسمية سامي الأصل. وأريحا عند الكنعانيين تعني القمر، وقد عرفها العرب بأريحاء، وأريحا، وأطلق عليها أيضا مدينة وادي الصيصان، وسميت بهذا الاسم لأنه يكثر فيها هذا النوع من الشجر الذي يلتف كسياج حول بساتينها ولا يزال فيها إلى اليوم. وسميت كذلك بتل السلطان أوعين اليشع، لأن أريحا القديمة لم تكن سوى تل صناعي صغير يدعى تل السلطان وهو أصل المدينة الأولى.

ومن أريحا القديمة إلى أريحا تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ عام ٦٧ حتى عام ١٩٩٣، حين وقعت منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل اتفاقية إعلان مبادئ، واختيرت أريحا كنقطة بداية للحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة الغربية.

وحول النشاط الاقتصادي وفيما يتعلق بالزراعة فقد عرفت أريحا منذ القدم بغزارة مياهها وخصوبة تربتها حيث حافظت أريحا على شهرتها الزراعية منذ أقدم الأزمنة، ومن أهم المزروعات الحبوب المختلفة كالقمح والشعير والذرة والسمسم، كما تزرع فيها الأشجار المثمرة كالحمضيات والموز والزيتون والعنب والنخيل، بالإضافة إلى بعض المحاصيل الأخرى، كالتبغ وهناك فائض في الإنتاج الزراعي يصل إلى مدن الضفة الغربية الأخرى وكذلك يصدر إلى الأردن.

وعن التعدين والصناعة فقد عرفت أريحا الصناعة منذ القدم مثل صناعة السلال والحياكة والحصر والحراب والنبل المزودة برؤوس الصوان والفؤوس والخزف وغيرها، أما في العصر الحالي فهناك صناعة الفخار، الحصر، النسيج، المياه الغازية، الكراسي، تخمير الموز، الخيام. كما ازدهرت صناعة استخراج المعادن والأملاح من البحر الميت مثل: كلوريد البوتاسيوم والصوديوم والماغنيزيوم والكالسيوم والبرومين، وتوجد في البحر الميت كميات هائلة من هذه المواد تقدر بملايين الأطنان.

وحول المناخ فذكر كتاب الإحصاء: "يسود منطقة أريحا مناخ جاف، حار صيفا ومعتدل شتاء. يبلغ المعدل السنوي لدرجات الحرارة أكثر من ٢٣ درجة مئوية. وتتساقط الأمطار في فصل الشتاء ويتراوح معدل هطول الأمطار السنوي بين ١٥٠-٢٠٠ ملم. باستثناء منطقة العوجا التي يصل معدل هطول الأمطار إلى ٥٠٠ مليمتر. وتبلغ معدل الأيام الماطرة ٢٠-٢٥ يوم في السنة".

وتبلغ مساحة المحافظة (وفق كتب الإحصاء باستثناء المحافظات الشمالية) ٥٩٣ كم٢، في عام ٢٠٠٨ أي حوالي ١٠,٥ ٪ من مساحة الضفة الغربية. وتضم المحافظة ١٤ تجمعًا منها مخيمان للاجئين حيث تضم تجمعات (مرج نعجة، الزبيدات، مرج الغزال، الجفتلك، فصايل، العوجا، النويعمة، عين الديوك الفوقا، مخيم عين السلطان، أريحا، دير القلط، مخيم عقبة جبر، دير حجلة، النبي موسى). تشير مساحة المحافظة أعلاه إلى استثناء جهاز الإحصاء ما يزيد عن ٢٣٪ من مساحة الأغوار حيث تشكل ثلث مساحة الضفة الغربية.

كما أحصى الكتاب عدد السكان في أريحا والأغوار حتى منتصف عام ٢٠١٠ بـ ٤٥,٤٣٣ نسمة منهم ٢٢,٧٦٢ نسمة ذكور، و ٢٢,٦٧١ نسمة من الإناث. كما بلغت نسبة اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في محافظة أريحا والأغوار ٥١,٣٪ من مجموع سكان المحافظة نهاية عام ٢٠٠٧. ومن اللافت أن تعداد السكان أعلاه، قد استثنى ما يقارب الـ ١١ ألف نسمة ممن يقطنون في محافظة طوباس، إضافة إلى استثناء التجمعات الرعوية العشوائية خاصة من الرعاة الرحل الذين يتعمدون التنقل مع ماشيتهم في المناطق الرعوية النائية تخوفا من ملاحقة سلطات الاحتلال الدائم خاصة في التجمعات المصنفة جـ حسب اتفاقات أوسلو.

وقد بلغ عدد التجمعات السكانية في محافظة أريحا والأغوار التي يتوفر فيها شبكة رئيسية للمياه ١٤ تجمعًا، أما بالنسبة للتجمعات السكانية التي يتوفر فيها شبكة رئيسية للكهرباء فهناك ١٣ تجمعًا، وتجمعًا واحدًا بلا كهرباء وذلك في العام ٢٠٠٨.

وعن التعليم فقد بلغ عدد المدارس ما بين عامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩، في محافظة اريحا والاغوار ٣٠ مدرسة منها ٢٠ مدرسة حكومية و٥ مدارس تابعة لوكالة الغوث و٥ مدارس خاصة من مجموع ١٨٤٨ مدرسة في الضفة الغربية.

وبالنسبة للصحة فحتى عام ٢٠٠٩ لا يوجد في محافظة أريحا والأغوار إلاّ مستشفىً حكوميا واحداً، أما فيما يتعلق بمراكز الرعاية الصحية فتشرف الحكومة على ١٠ عيادات ومراكز صحية تتوزع في المحافظة و٤ مراكز تشرف عليها جهات غير حكومية و٤ مراكز تشرف عليها وكالة الغوث.

من إصدارات معاً

عرض: ربى عنبتاوي

الأغوار الفلسطينية ومياه حوض نهر الأردن يشكون استنزاف الموارد

استكمالا لسلسلة دراسات خصها مركز العمل التنموي/ معاً بالأغوار الفلسطينية، كتوثيق علمي ووقفة وطنية مع صمود أهلها الذين يصارعون البقاء في أرضهم مع إطباق الاحتلال سيطرته الكاملة على الأغوار، أصدر المركز دراسة بعنوان «قيود الوصول ونتائجها... السيطرة الإسرائيلية على المصادر الحيوية في الأغوار وتأثيرها على البيئة»، كما نشر مؤخراً ورقة تحت عنوان «التدمير البيئي، تأثير المشاريع المقترحة حول البحر الميت وتأثيراتها البيئية». وقد صدرت الدراستان باللغة الانجليزية.

وقد ناشد المركز من خلال الدراستين المتوفرتين على موقعه الالكتروني، المجتمع الدولي بضرورة التحرك لوقف القيود المفروضة على الشعب الفلسطيني في الأغوار المتعلقة على سبيل المثال لا الحصر بإنشاء أي بنية تحتية أو إقامة أي مشاريع تنموية، إلى جانب استمرارها في مصادرة الأراضي وهدم المنازل ومنع ترميم البيوت والطرق القائمة، ومن جهة أخرى أعلن موقفه غير المساند من نواحي بيئية وسياسية لفكرة مشروع البحرين (الأحمر- الميت) الهادف إلى التغطية على ما أفسده الاحتلال في حوض نهر الأردن وتحديداً البحر الميت.

وقد أشـارت دراسـة «تقييد الوصـول في الأغوار» حـول المياه بأنـه منذ عام ١٩٦٧ سـعت إسرائيل لتدمـير ١٤٠ مضخـة ماء كما صـادرت أكثر من ١٦٢ مشروعـاً مائيـاً للزراعة أنشـئ في ظل إدارة الحكـم الأردنـي، فبعـد ان كان في الأغـوار ٧٧٤ بـئراً تقلص العـدد إلى ٣٢٨ في عام ٢٠٠٥. ووفق اتفاق أوسلو عام ١٩٩٥ يحق للفلسطينيين ٢٠٪ مـن المياه في الضفة الغربية، لكنهم لم يسـتفيدوا في الواقـع إلا من ١٧٪ فقـط دون مراعاة الزيادة السكانية التي تضاعفت إلى ٥٠٪ خلال ١٥ عاماً، مع العلـم أن الإسرائيليـين يحصلون على كمية مياه تعادل أربعة أضعاف مـا يحصل عليه الفلسـطينيون. وقد سـبّب نقص المياه للقطاع الزراعي في غور الأردن، ما يقارب ٦٠ ألف دونم مـن الأراضي غير المزروعـة، كما خسّر قطاع الزراعة ١٢ ألف وظيفة محتملة للعمالـة الزراعيـة الفلسـطينية. مـع الإشارة إلى أن المستوطنين في غور الأردن الذيـن يشـكلون خمـس الفلسـطينيين هناك، يسـتهلكون سـتة أضعـاف المياه التي يستهلكها الفلسطينيون.

كما أشارت الدراسة لقيود البناء التي جاءت نتيجة اتفاق أوسلو الذي اعتبر أن ٩٥٪ من أراضي الأغوار مناطق جـ، والتي تسيطر فيها المجالس الإقليمية للمستوطنات على ٥٠٪ من الأغوار، بينما تصنف ٤٤٪ من الأراضي إلى مناطق عسكرية مغلقة، ما يعني ان الفلسطينيين المقيمين في مناطق جـ عليهم اخذ الإذن من الإدارة المدنية الإسرائيلية لأغراض البناء والإنشاء. ووفق تقرير دولي أخير استندت إليه الدراسة فقد تبين أن ٣١٪ من الفلسطينيين تعرضوا للتهجير المؤقت والدائم منذ اندلاع انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠، وقد تصاعد الأمر ما بين عامي ٢٠١٠-٢٠١١ حيث تم إصدار ٣٥٠ قرار هدم، إخلاء، وإنذارات استهدفت ١١ تجمعاً مختلفا في وادي الأردن.

ولفت التقرير إلى قيود الحركة والتنقل، ففي الوقت الذي يصارع فيه الشعب الفلسطيني من أجل حقه في حرية التنقل، تعتبر الأغوار أحد أكثر المناطق التي عليها قيود في العالم، فالقيود استثنائية على الفلسطينيين من وإلى الأغوار، وذلك بسبب المناطق العسكرية المغلقة، نصب الحواجز، وفرض أنظمة صارمة. وقد تم التضييق على تنقل مواطني الأغوار من والى الضفة الغربية، عبر فرض ٤ حواجز تفتيش وهي: التياسير، الحمرا، معالي افرايم وبيسان. كما يسمح فقط لمن يحمل بطاقة خاصة بالأغوار أو من يملك تصريحا خاصاً دخول الأغوار في مركبته الخاصة، مع العلم ان الفلسطينيين يستطيعون الوصول للأغوار عبر طريق واحد في الجنوب، ولكن تعد الرحلة مستحيلة بسبب طول المسافة، فمثلا الطريق من طوباس شمال الأغوار لقرية بردلة لا تتجاوز ٢٤ كم عبر حاجز التياسير، ولكن من طريق (واحد) ستستغرق الطريق ١٧٦ كم ما يعد إهداراً للمال والوقت.

وحول البناء فقد أثرت القيود الإسرائيلية على البدو والرعاة شبه الرحل والمزارعين فبينما يقطن ٧٠٪ من السكان في محافظة أريحا، يعيش الباقون في تجمعات رعوية وزراعية. كما تنتشر الألغام على مساحة ٢٠٠ ألف دونم في الأغوار وقد شكل الأطفال ٣٠٪ من ضحايا تفجيرات الألغام.

كما ناقشت الدراسة الزراعة في الأغوار، حيث تشكل الأراضي الزراعية فيها ضمن مناطق جـ ٦٢٪، فلا يستطيع المزارعون الفلسطينيون توسيع إنتاجهم ويتطلب دخولهم لأراضيهم اذونات خاصة، تسمح لهم بزيارتها من السادسة صباحا حتى السادسة مساءً. ووفق تقرير البنك الدولي فان ٦٠٪ من الأراضي الزراعية غير متوفرة للفلسطينيين، وفقط ربع الأراضي الصالحة للزراعة مستغلة من قبلهم. وذلك على عكس أراضي المستوطنات في الأغوار التي تستغل ٩٥٪ من أراضيهما، وتعتبر ٥٠٪ منها تحت إشراف مزارعي المستوطنات. وبالنسبة لأراضي الرعي، فان ٨٠٪ من أراضي الرعي موجودة في الأغوار، وإن ما نسبته ١٠٠٪ من الأراضي هي مناطق جـ، ونتيجة للاغلاقات العسكرية والمناطق المغلقة فقد تضررت فئة الرعاة بشكل كبير..

كما عرضت الدراسة الأثر البيئي لاستخدام المبيدات الزراعية في الأغوار، حيث تبين ان ٩٦٪ من الأراضي الزراعية و٨٧٪ من الأراضي البعلية في الضفة الغربية تعامل بقسوة من خلال مبيدات مؤذية وغير قانونية، كما تطرق التقرير للمياه العادمة التي تصرف في أراضي الأغوار وتسبب ضرراً كبيراً للبيئة، وقد تصل للمناطق السكنية وتنشر العديد من الأمراض. وقد تطرقت الدراسة أيضاً إلى انه ونتيجة قلة المياه المتوفرة بسبب القيود الإسرائيلية والسيطرة على الآبار، يعمد بعض المزارعين في الأغوار الوسطى مثل العقربانية، النصارية، بيت حسن، عين سيبلي والجفتلك، إلى ري مزروعاتهم بالمياه العادمة، والنتائج الصحية تباعاً تكون كارثية على الصحة العامة وصحة التربة والحياة النباتية.

حوض نهر الأردن بين تقطيع أوصاله وتغيير معالمه

أما الورقة الثانية فقد ركزت على إظهار موقف بيئي منتقد للاستنزاف الجائر لمياه حوض نهر الأردن، فبعد أن كان من أكثر مياه العالم اختزانا للقيم البيئية والتربوية والدينية، عدا عن الطبيعة الساحرة التي يتكامل فيها مع طوبرغرافية فلسطين، الأردن، سوريا ولبنان، يشكو اليوم من عمليات النهب وتغيير ملامحه من قبل الاحتلال الإسرائيلي، ما قطّع وصال جريانه الطبيعي وأخذ يهدد بحيراته بالجفاف.

واعتبرت الورقة عمليات النهب جزءاً من سياسة الاحتلال التوسعية القائمة على إلغاء الغير وتجاهل حقه في أرضه ومائه، فقبل إنشـاء الدولـة العبرية، سعت الحركة الصهيونية منذ أواخر القرن التاسع عشر على أن تكون المياه جزءاً رئيسيا في رسم معالم الدولة، وذلك عبر إبقاء منابع نهر الأردن ضمن حدودها المقترحة على حكومة الانتداب. بل ذهبت إلى أبعد من ذلك لتقترح أن تمتد الحدود إلى نهر الأولي في الجنوب اللبناني. وقد نجحت بالفعل في جعل منابع نهر الأردن وبحيرة طبريا تحت سيطرتها. وتابعت السيطرة على المزيد من المياه الفلسطينية والعربية منذ ذلك الوقت إلى يومنـا هذا وبأشكال مختلفة. وبعـد عام ١٩٤٨ قامت إسرائيل بالسيطرة على كافة المياه السطحية وجزء من المياه الجوفيـة في فلسـطين، وفي عام ١٩٦٧ أكملت السيطرة على الميـاه الجوفية في الضفة الغربية وقطاع غـزة، وفي ١٩٨٢ أضافت إلى موازنتها المائية جزءا من نبـع الوزاني في الجنوب اللبناني. وهكذا دواليك.

كما انتقدت الورقة فكرة تنفيذ مشروع قناة تربط بين البحر الميت وأحد البحار المفتوحة «مشروع البحرين الأحمر- الميت» والتي تم اقتراحها إسرائيليا منتصف السبعينات، من أجل التغطية على مسؤولية الاحتلال في تدمير البحر الميت، بذريعة «إنقاذه من الجفاف»، علما بأن إعادة تغذية نهر الأردن بروافده المائية الطبيعية كفيلة بفرملة التدهور الحاصل في البحر الميت، إن لم يكن إصلاح جزء هام من الخراب.

وقد نوهت الورقة من الأخطار البيئية التي يمكن أن تنتج عن مشروع قناة البحر الأحمر – الميت، فإن الكثيرين من الخبراء البيئيين يرون عكس ذلك، بل يصرون على أن هذا المشروع سوف يسبب كارثة بيئية كبيرة يمكن أن تحل.

في الواقع، يكمن حل مشكلة استمرارَ تراجع مستوى البحر الميت وبالتالي «جفافه» كما نادت الدراسة، في أن تتوقف إسرائيل عن حجبها لتدفق مياه بحيرة طبرية في نهر الأردن (نحو ٦٥٠ مليون متر مكعب يتم نهبها سنويا من حوض نهر الأردن)، فضلا عن وقف نشاطات المصانع الإسرائيلية المستنزفة لمياه البحر الميت (أكثر من ٢٥٠ مليون متر مكعب تستنزفها المصانع من البحر). وهذا يعني توفير نحو ٩٠٠ مليون متر مكعب سنويا من المياه المنهوبة مباشرة من البحر الميت أو من الروافد المغذية له، وهذه الكمية أكبر مما يحتاجه البحر لحل ما يسمى «مشكلة جفاف البحر الميت»، علما بأن البحر الميت يحتاج إلى نحو ٨٠٠ مليون متر مكعب سنويا من المياه لوقف استمرار تراجع مستواه، وهذه الكمية تتناسب مع سرعة التبخر السنوية للبحر الميت في المقام الأول.

رام الله:
المصيون، شارع اميل حبيبي، عمارة النهضة، الطابق الخامس
ص.ب.51352 او 51793 القدس
هاتف: 02-2954451 / 02-2986796 فاكس : 02- 2950755
البريد الالكتروني : maan@maan-ctr.org

غـــزة:
مدينة غزة، خلف السرايا، بناية أبو شعبان ، الطابق الثالث ص.ب . 5165 غزة
تلفاكس: 08-2823712 البريد الالكتروني: maang@maan-ctr.org

مركز العمل التنموي / معـــــاً

أنجز هذا الملحق بدعم من مؤسسة
Cordaid